

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلمم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في المرحلة الثانية من عملها، والمتمثلة في إجراء مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها.

أولاً، سنجري نقاشاً رفيع المستوى مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من كبار المسؤولين بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال. وكما أعلن في الاجتماع التنظيمي، سيركز هذا النقاش الرفيع المستوى على

الموضوع الفرعي "زيادة القدرات على التصدي للأسلحة الدمار الشامل". والورقة المفاهيمية، التي أعدتها وعممتها الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع، منشورة على موقع QuickFirst، وجرى أيضاً تعميمها اليوم في قاعة الاجتماع من أجل تيسير مناقشاتنا.

أرحب الآن بجملة المشاركين في النقاش وهم: السيد كيم ون - سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح؛ والسيد لاسينا زربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ والسيد حامد على راو، نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيدة تريسي براون، الممثلة الشخصية بالنيابة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أعطي الكلمة أولاً للمشاركين في النقاش للإدلاء ببياناتهم. وبعد ذلك سنتحوّل إلى الطريقة غير الرسمية لمنح الوفود فرصة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1532054 (A)



والبيولوجية، في عام ٢٠١٣. وأعقب ذلك البعثة التي قادتها السيدة سيغريد كاغ للتحقق من تدمير المواد والمرافق الكيميائية السورية. وفي الشهر الماضي، عين الأمين العام السيدة فرجينيا غامبا وشخصين فاضلين لقيادة آلية التحقيق المشتركة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وتظهر كثافة هذا العمل، حيث تم إيفاد البعثة الثالثة في غضون ثلاث سنوات، قوة التزام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، تجاه هذه المسألة. كما تبين حجم العمل الكبير الذي يمكن أن ننجزه، عندما تتوحد أهدافنا في مجلس الأمن لمواجهة التحديات الأمنية وباقي المسائل المتصلة بالتراعات. وهذا هو السبب في إيلاء الأمين العام أهمية كبيرة لضمان قيام الآلية بعملها بطريقة غاية في المهنية والموضوعية والنزاهة. ومن ثم، فإننا نعمل جاهدين مع المنظمات الشريكة، بما فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الصحة العالمية. وستستفيد قدرة الآلية من الخبرات الكيميائية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستكمال باقي الخبرات التقنية في مجالات إنفاذ القوانين والطب وربما في التحليلات المتعلقة بالعتاد العسكري. وبالتالي، فإن نجاح البعثة سييسر بالخير تماما لتنفيذ ولاياتنا في مختلف المجالات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل.

وعلاوة على ذلك، مع انضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فقد اقتربنا خطوة من تحقيق طابعها العالمي. وسنواصل بذل قصارى جهودنا، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع الأمين العام بصفته الوديع للمعاهدة، لتحقيق عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، فإننا نعمل أيضا مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحت قيادة لاسينا زربو، من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق عالميتها. وأريد أن أشدد على أهمية العمل الجماعي صوب تحقيق ذلك الهدف. ونحن لن ندخر أي جهد في هذا الصدد.

ل طرح الأسئلة. وأحث بكل لطف المشاركين في النقاش على الإيجاز في بياناتهم من أجل ضمان أن يكون لدينا وقت كافٍ لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الموضوع قيد المناقشة. والوقت المحدد لكل مشارك في النقاش هو ١٠ دقائق.

أدعو الآن وكيل الأمين العام والممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، إلى مخاطبة اللجنة.

السيد كيم وون - سو (وكيل الأمين العام والممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية):
أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المشاركين في النقاش، السيد لاسينا زربو والسيد مايكل مولر والسفير راو، والسيدة تريسي براون على الانضمام إلينا اليوم. وأعرب عن امتناني لكل من لاسينا ومايكل والسفير راو على تكبدهم مشقة السفر إلى نيويورك رغم كثرة مشاغلهم.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط اليوم. وتتعلق النقطة الأولى بتوسيع دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل وأهمية شراكتنا مع المنظمات الشريكة. وتتعلق النقطة الثانية بضرورة إشراك الجمهور بشكل أوسع نطاقا وتوسيع النقاش ليشمل المسائل التي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وترتبط النقطة الثالثة بالأهمية الحاسمة للدعم السياسي والمالي المتواصل من جانب الدول الأعضاء.

إننا نواجه حقيقة أن الأمم المتحدة مُطالببة، على غرار جميع المنظمات الدولية الأخرى، بالقيام بالمزيد اليوم أكثر من أي وقت مضى. وينطبق ذلك بصفة خاصة على عملنا بشأن أسلحة الدمار الشامل. ويمكن أن نرى أحدث الأمثلة البارزة على مدى تطور هذه الولاية في عملنا من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالأسلحة الكيميائية واستخدام المواد الكيميائية السامة كسلاح في سورية. وكما يعلم أعضاء اللجنة الأولى، فقد أطلق الأمين العام للتو البعثة الثالثة في غضون ثلاث سنوات. وتمثلت الأولى في آلية التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية

إلى قيادة حقيقية من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ والثاني هو التعاون المجدي من جانب جميع الدول، والثالث هو الرأي العام العالمي واستثماره. وستحاول حملة ملصقاتنا التوسع في ذلك الاحتمال، كما سنستخدمها لإقامة روابط مع حملة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى حلول ذكراها السنوية العشرين، في وقت مبكر من العام القادم. والمثال الآخر هو برنامجنا "منح دراسية للنساء من أجل السلام"، الذي يديره مكتبنا في فيينا، إلى جانب منظمة المعاهدة وجامعة السلام في كوستاريكا.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها هي أهمية استمرار الدعم المالي والسياسي من جانب الدول الأعضاء وغيرها من المصادر. فلا يمكن المغالاة في الأهمية الحاسمة لاستمرار هذا النوع من الدعم. إن ما أبدته الدول من سرعة وسخاء في دعمها لتدشين آلية التحقيق المشتركة في سورية وتنفيذها على حد سواء، مثال جيد جدا نود أن نرى مثله في مجالات عملنا الأخرى. ونأمل في إمكانية تكرار هذه المساندة القوية والسريعة لبنود أخرى في جدول أعمال نزع السلاح، القديمة منها والجديدة على حد سواء.

وأختتم كلمتي بالتشديد على التزام الأمم المتحدة الثابت بتزع السلاح. كما أؤكد للجنة جهودنا التي لا تكل في هذا الصدد واستعدادنا للترحيب بفرص العمل على نحو أوثق مع شركائنا في جميع أنحاء العالم وتحقيق أهدافنا المشتركة في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد زيروبو (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأعرب

وهناك أمثلة أخرى على أعمالنا التعاونية مع المنظمات الشريكة لنا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل ضمان عدم وقوع أي مواد مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من المتطرفين. ويتطلب ذلك تنسيقاً وثيقاً للغاية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإنتربول والمنظمات الأخرى من أجل تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والموارد الأخرى. ويجري التنسيق الوثيق من خلال أعمال مؤتمر قمة الأمن النووي، التي سيجري اختتامها خلال عام. وستستمر خطة العمل المنسقة التي وضعتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والإنتربول في توجيه عملنا في المستقبل.

ولا يفوتني أن أشير إلى أهمية مدينة جنيف بوصفها مركزاً للجهود الدولية لتزع السلاح. إنها تستضيف أمانتي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وقريةا جدا، أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

أما المسألة الثانية التي أود أن أتطرق إليها اليوم فهي الحاجة إلى تحسين توعية وثقافة الجمهور بشأن أسلحة الدمار الشامل. وسيطلق مكثي اليوم مسابقة ملصق الأمم المتحدة للسلام. وسيتم إغلاق باب التقديم للمسابقة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد اخترنا ذلك التاريخ لأنه يصادف الذكرى السنوية السبعين لأول قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل (القرار ١ (د-١)) وسيجري الإعلان عن أسماء الفائزين في ٥ آذار/مارس، وهو التاريخ الذي يصادف الذكرى السنوية السادسة والأربعين لاعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

هناك ثلاثة أجزاء للمعضلة عندما ننظر في كيفية إنجاز عملنا بشأن نزع السلاح النووي. الجزء الأول هو الحاجة

على المعاهدة، لم يخل سوى بلد واحد فقط في هذه الألفية بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

فما هي إذن الإجراءات اللازمة، وما هي الدروس المستفادة من الماضي؟

يجب ألا يحجب الإنجاز الذي ذكرته للتو حجم التحديات التي تنتظرنا. فلا يزال يتعين علينا العمل لتأمين مستقبل المعاهدة باعتبارها حاجزا قانونيا صلبا ضد أي عودة إلى التجارب النووية وسباق التسلح النووي. فلأسلحة والتجارب النووية أثر خطير ومزعزع للاستقرار على الأمن العالمي، وقد فرض تكلفة رهيبه على الصحة البشرية والبيئة. وعلينا أن نتذكر دروس هيروشيما وناغازاكي، بل وجزر مارشال وسيميبالاتينسك.

وقد تناول العديد من الوفود في اللجنة الأولى في بيانهم الوطنية الحاجة الملحة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتم استثمار أكثر من بليون دولار في وضع النظام الأحث للتحقق والأبعد مدى الذي يتم اختراعه على الإطلاق. وقد تم اتخاذ قرارات أمنية وطنية كبيرة بحسن نية، على أمل أن تصبح المعاهدة ملزمة قانونا وقابلة للإنفاذ بموجب القانون الدولي.

وقد مكنت نهاية الحرب الباردة دبلوماسيين وعلماء محفزين تحفيزا كبيرا من الوصول إلى أهداف في مجالات نزع السلاح والحد من التسلح متعدد الأطراف كانت تبدو مستحيلة. فنحن، ببساطة، بحاجة إلى إعادة بث وإشعال تلك الروح وإلى إنجاز العمل. وقد أمضى الدبلوماسيون سنين في جنيف يفكرون ويصممون نظاما للرصد الدولي من خلال اللجنة التحضيرية في فيينا، التي كان مفترضا أن تدوم لثلاث سنوات فقط. وها نحن الآن نقرب من ٢٠ عاماً، ولا نزال في انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ. ما نحن في انتظاره هو قيادات الدول الأعضاء.

عن تقديري لصديقي السيد كيم، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، على تعاونه وعلى الأهمية التي يوليها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الإطار العام لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في نيويورك. كما أشكر المتكلمين الآخرين هذا الصباح على تقاسمهم المنير معنا.

وأود أن أتناول أربع نقاط اليوم. النقطة الأولى، بطبيعة الحال، هي قيمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والنقطة الثانية تتعلق بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، والاستفادة من دروس الماضي. وثالثاً، أريد أن أتطرق إلى دعم الدول وإلى الروح الإيجابية في التسعينات والحاجة إلى إذكاء تلك الروح. وأخيراً، وأود أن أتكلم عن أهمية الخروج على نهج العمل المعتاد الذي شهدناه في السنوات القليلة الماضية.

وأريد أن أعالج هذه النقاط من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية الأخرى، كما أشرت للتو فيما يتعلق بصديقي السيد كيم بصفته الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة. إن كل ذلك يجب أن يتم من خلال بناء القدرات. وعلينا أن نبنى على الجيل المقبل، وذلك ليس فقط لأنه هو الذي سيقود عملية نزع السلاح، ولكن لأنه من يرحب أن يوصلها إلى غايتها. وسنقوم بزرع البذور ومن ثم نرى كيف تنمو.

إن تحقيق الموضوع قيد المناقشة اليوم هام، لأنه عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف الشاملة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يمكننا القول بأن ذلك الإنجاز من شأنه أن يزيد، إلى حد كبير، من قدرة المجتمع الدولي على معالجة انتشار الأسلحة النووية وتعزيز آفاق إزالتها في نهاية المطاف. وقد اضطلعت المعاهدة بدور حاسم في تخفيض الخطر النووي، في السنوات التي انقضت منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة، عن طريق تحويل العالم بعيداً عن التجارب المعتادة التي استمرت منذ الحرب العالمية الثانية. فمنذ فتح باب التوقيع

السبعين وأن أكون جزءاً من الفريق الرفيع المستوى لهذا اليوم مع زملائي من مجتمع نزع السلاح. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس، سعادة السيد كاريل فان أوستيروم، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة على دعوتهما الكريمة.

ومن البديهي أن أشعر، بصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، بارتباط وثيق مع موضوع هذا الفريق، باعتباره يشكل صلب جدول أعمال المؤتمر. وفي الوقت نفسه، أشعر بالإحباط بسبب التقدم المحدود الذي أحرزه مجتمع نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص مؤتمر نزع السلاح، في العقد الماضيين. وفي العام القادم، سيكون قد مرّ عشرون عاماً على إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذا المؤتمر. وقد كانت معاهدة الحظر الشامل هي آخر معاهدة يتفاوض المؤتمر بشأنها، ولم تدخل بعد حيز النفاذ كما ذكرنا للتو زميلي السيد زيروبو. ومنذ معاهدة الحظر الشامل، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الشروع في مفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول أعماله، وهو لا يضطلع بولايته بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

إن حالة الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح ليست تشويهاً لصورته فحسب، بل لصورة الأمم المتحدة ومجتمع نزع السلاح ككل. والأهم من ذلك، أنه يمثل إهانة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة لانتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم. وإذا استمر تعطيل مؤتمر نزع السلاح، فسوف يتحول إلى أحد مخلفات الحرب الباردة، ولن يتمكن من التكيف مع التحديات الأمنية في عالم اليوم. وفي ظل عدم إحراز تقدم، تختار الدول الأعضاء على نحو متزايد منتديات أخرى للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، وسيفقد الجمهور القدر الضئيل المتبقي من الثقة في آلية نزع السلاح الدولية، مما يهدد جوهر وجود المؤتمر.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار مسعيان صعبان للغاية يتطلبان أفكاراً جريئة وتنفيذاً سليماً. وتتطلب التحديات الأمنية العالمية حلولاً عالمية ومشاركة نشطة من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. ومن المهم بالقدر نفسه بناء القدرات في أوساط الجيل القادم من الخبراء، الذين سيمضون قدماً بمسؤولية تنفيذ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويلزمنا اختيار المسائل غير الخلافية في السعي إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فضمان التوصل إلى حظر للتجارب النووية أمر يمكن تحقيقه إذا صممت الدول على إقامة تعاون فعال متعدد الأطراف.

أنتقل الآن إلى نقطي بشأن إنهاء العمل بنهج سير الأمور على النحو المعتاد. قمنا، في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يلينا من واجب بتزويد الدول بالثقة في المعاهدة ونظامها للتحقق كتدبير فعال لترع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولكن كما قلت، فإن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوة التالية. وأود، في ذلك الصدد، أن أقتبس من ممثل منغوليا، الذي قال في المناقشة العامة:

”ومع إحراز الأمانة التقنية المؤقتة تقدماً بشأن تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لنظام التحقق، سيعود للدول الأطراف أن تضع نواياها موضع الممارسة الفعلية.“ (A/C.1/70/PV.5، صفحة ٢٨)

لقد حان الوقت للارتقاء إلى مستوى المناسبة لنثبت أن المجتمع الدولي يستطيع حشد الإرادة السياسية لتحقيق وعد الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد مولر (مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها

سبيل المثال، النظر في إجراء مفاوضات بشأن المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بهدف إبرام اتفاقيات إطارية يمكن التفاوض لاحقاً على بروتوكولات موضوعية تضاف لتلك الاتفاقيات. وهذا النهج أثبت جدواه واستدامته مع الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي، مع بروتوكولاتها الخمسة، تعد مثالا حيا على ذلك النهج.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى المناقشات المعمقة والشاملة والمنظمة التي جرت في مؤتمر هذا العام والعام الماضي في إطار الجدول الزمني للأنشطة. وقد مكنت تلك المناقشات المؤتمر من مواصلة وتعميق مداولاته بشأن المسائل الموضوعية، على الرغم من سنوات طويلة من الجمود، مما يساعد على توضيح مواقف الدول الأعضاء أكثر وتحسين فهم تلك المواقف. وهذه المناقشات يمكن، بل يجب أن تكون بمثابة أساس مشترك من أجل بدء المفاوضات.

ثانياً، وبغية المضي قدماً، فإن مؤتمر نزع السلاح لا يحتاج إلى أن يهدف حصراً إلى التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً، حتى وإن كان ذلك هو الهدف المثالي وما نتوقه جميعاً. كما يمكن تبرير استكشاف المسائل حيث يمكن التفاوض على نظم طوعية ملزمة سياسياً قد تتطور في نهاية المطاف لتصبح صكوكاً ملزمة قانوناً لتزع السلاح.

ثالثاً، تعتبر وفود كثيرة أن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح هي سبب رئيسي، إن لم يكن السبب الجذري، لحالة الجمود التي طال أمدها. والمحاولات التي جرت هذا العام لإنشاء هيئة فرعية بشأن هذه المسألة لم تكلل بالنجاح، لكنني ما زلت أعتقد بأن هذا الاستعراض سوف يتيح فرصة لإلقاء نظرة نقدية على الممارسات الحالية، وتدوين بعض أفضل الممارسات التي برزت والمضي بالمؤتمر قدماً. إن قاعدة توافق الآراء، وهي تكتسي أهمية محورية بالنسبة للمؤتمر، قد تطورت إلى تفسير تقييدي، يرقى إلى الإجماع، مما أدى إلى

وبالنظر إلى الحالة الراهنة، وبخاصة أحداث هذا العام، لا يوجد هناك، للأسف، سبب كاف يدعو للتفاوض عندما يتعلق الأمر بتزع السلاح المتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى حالة الجمود المستمر في المؤتمر، فإن عدم قدرة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لهذا العام، على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتيجة موضوعية، هي بمثابة تذكرة مؤلمة بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء إيجابي. وفي هذا السياق، أود أن أكرر رسالة تذكير الأمين العام بان كي - مون إلى مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير، التي أظهر لنا فيها أن الحاجة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، هي أكبر من أي وقت مضى.

ويستطيع مؤتمر نزع السلاح، بل ينبغي له أن يضطلع بدور محوري في إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه في نزع السلاح المتعدد الأطراف ككل. وأود أن أتناول بالتفصيل الكيفية التي أعتقد أن المؤتمر يمكنه بها الاستجابة لدعوة الأمين العام. تستند بعض الأفكار التي طرحتها في المؤتمر في أيار/مايو ٢٠١٤، إلى اعتقادي الراسخ بقيمة المؤتمر بوصفه المحفل الوحيد الدائم لتزع السلاح المتعدد الأطراف، وبمسؤوليتنا المشتركة من أجل تمكينه من تحقيق مهمته. وفي حالة إلغاء مؤتمر نزع السلاح، سيكون من الصعب إعادة تنظيمه من جديد في ظل المناخ السياسي الحالي. إن الحاجة إلى تفعيل مؤتمر نزع السلاح اليوم هي في الواقع أقوى من أي وقت مضى. وإذا أريد له أن يظل عنصراً أساسياً من عناصر آلية نزع السلاح، فهو بحاجة إلى تعزيز وتحديث طال انتظارهما.

أولاً، على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن بدء المفاوضات على أي من البنود الأساسية الأربعة، فإن هناك مجالات للاتفاق وقواسم مشتركة في كل مسألة، وما زلت أعتقد أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المفاوضات. ويمكن للمؤتمر، على

لإجراء مناقشة تفاعلية غنية مع منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، وقد لاقت قبولا حسنا من جانب جميع المشاركين. وكان الهدف من المنتدى هو إظهار الكيفية التي يمكن بها لخبرات ورؤى المجتمع المدني أن تثري أعمال المؤتمر وبالتالي تشجيع أعضائه على الشروع في إشراك المجتمع المدني في عمله بأسلوب أكثر استدامة وتنظيما. وبناء على طلب كل من أعضاء مؤتمر نزع السلاح وممثلي المجتمع المدني، أعتزم تنظيم حدثا مماثلا في عام ٢٠١٦ لمعالجة مواضيع تقنية محددة، مع خبراء من الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث.

وأخيرا، فإنني على اقتناع بأن الوقت قد حان للنظر في بعض المسائل خارج نطاق البنود الأساسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر التي تحتاج إلى اهتمام عاجل ويمكن معالجتها على الرغم من المأزق العام الحالي. فعلى سبيل المثال، اقترحت بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن نعالج مسألة أمن الفضاء الإلكتروني وأسلحة الفضاء السايبري.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الكثيرون منا في جنيف يتابعها عن كثب بقلق - مستقبل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وعلى مدى السنوات الـ ٣٥ الماضية، قام المعهد بدعم مجتمع نزع السلاح في الأعمال ذات الصلة بالسياسات في مجمل جدول أعمال نزع السلاح. ولا يزال رائدا فكريا في عدد من المسائل الناشئة، ويسهم إسهاما فكريا في مناقشات نزع السلاح في جنيف ويساعد على تحفيز التفكير الجديد. إن المعهد بسلطته التنظيمية واستقلاله وحياده، يوفر دعما فريدا من نوعه للأوساط الدبلوماسية في جنيف وخارجها. وفي الوقت الذي يرى الكثيرون أن أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح متدنية الأداء، يواصل المعهد بالنهوض بمهامه كما ينبغي، وويتزايد الطلب كثيرا على مشاريعه. وباختصار، فإن المعهد ينجز أكثر من طاقته بكثير.

ولذلك فإن من دواعي القلق الشديد أن المعهد لا يزال يعاني من صعوبات مالية، ولم يعد بالإمكان تأجيل توفير

حالة التعطيل الراهنة. إنني قطعاً أختلف مع هذا التفسير، وأود أن أشجع الدول الأعضاء بقوة على تفهم وتفسير التوافق في الآراء بما هو في الواقع - تفهم جماعي أو مشترك يفسح المجال أمام بعض التباين في الآراء بشأن التفاصيل. إن التطورات الأخيرة التي حدثت في المنظمات الدولية الأخرى وأوقفها نفس التفسير التقييدي للتوافق في الآراء، أظهرت أنه يمكن إحراز تقدم عندما يتم الاتفاق على تفسير أقل تقييدا.

رابعا، إن الفريق العامل مفتوح العضوية لعام ٢٠١٣ الذي أنشئ لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، قد وفر فرصة ممتازة لإجراء مناقشة ثرية وواسعة النطاق للمسائل، وقد رأيت وفود عديدة أن التجربة تمثل نموذجا مفيدا ينبغي أن يستمر عمل مؤتمر نزع السلاح الاسترشاد به. وإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة هذا العام سيوفر فرصة ممتازة أخرى لتبادل الأفكار وتوليد الزخم، ونأمل أن يساعد على التغلب على الجمود.

وتظل مسألة العضوية تحتل مركزا متقدما على جدول أعمال المؤتمر. ومنذ عام ١٩٨٢، طلبت ٢٧ دولة أن تصبح أعضاء، ومن الضروري اتخاذ قرار بشأن انضمامها إذا أردنا جعل المؤتمر أكثر شمولاً للجميع، وتعزيز شرعيته وبالتالي زيادة الثقة به. ولست وحيدا في حرصي على توسيع العضوية، وحتى أن بعض الدول الأعضاء تدعو إلى العضوية العالمية.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على الحاجة إلى أن ينخرط مؤتمر نزع السلاح في حوار مع المجتمع المدني. لقد حان الوقت لأن وكيف الأعضاء الإجراءات في إطار مؤتمر نزع السلاح مع ما يجري إنجازه في اجتماعات نزع السلاح الأخرى، وبصورة أعم في الأمم المتحدة، من أجل إشراك المجتمع المدني. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت في آذار/مارس، منتدى غير رسمي للمجتمع المدني وفر

وفي الختام، أود أن أدلي ببعض النقاط المتعلقة بالتفاعل بين الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح. للجمعية العامة دور رئيسي في وضع جدول أعمال المؤتمر، على النحو المبين بوضوح في النظام الداخلي. إن القرارات التي تتخذها هذه اللجنة كل سنة يقصد بها أن تشكل أساسا للمناقشات في المؤتمر، ولا سيما من خلال أخذ التحديات الأمنية الجديدة والناشئة في الاعتبار.

ثانياً، تضطلع الجمعية العامة بدور هام في عملية تحديد المعايير، وينبغي استخدام ثقلها السياسي والأخلاقي للمضي قدماً. بمؤتمر نزع السلاح بوصفه جزءاً أساسياً من آلية نزع السلاح. إن المؤتمر لا يوجد في عزلة، وعواقب عجزه عن الاتفاق تتجاوز قصر الأمم في جنيف. إن عمل المؤتمر جزء لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى بناء عالم أكثر أمناً وأماناً يمكن أن تزدهر فيها البلدان والمجتمعات. وتذكرنا أهداف التنمية المستدامة الجديدة، ولا سيما الهدف ١٦، بالأهمية الأساسية للسلام والأمن من أجل تحقيق هذا الهدف.

بيد أنه يلزم تذكير مؤتمر نزع السلاح أحياناً بهذه الحقيقة ومهمته. توفر دورة الجمعية العامة هذا العام فرصة أخرى للقيام بذلك، وبالتالي، فإنني أحث اللجنة بقوة على اغتنام هذه الفرصة للعمل صوب تنفيذ مسؤولياتنا المشتركة في ميدان نزع السلاح على نحو أكثر نشاطاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين بأن لدينا ١٠ دقائق لكل متكلم في حلقة النقاش اليوم. لقد اقتص الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح للتو دقيقتين من الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعليه فإننا لا نزال في الإطار الزمني المحدد.

أعطي الكلمة الآن إلى نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

مصدر مستدام ومستقر ومضمون للتمويل المؤسسي. ولذلك، أعرب عن امتناني للوفد الفرنسي على جهوده الرامية إلى تحقيق توافق الآراء على اعتماد مشروع قرار هذا العام بشأن المعهد، الأمر الذي من شأنه تحديد نهج من مرحلتين لكفالة أساس مالي متين للمعهد. نحن بحاجة إلى سماع أصوات الباحثين والخبراء المستقلين في مختلف التخصصات المتصلة بتزع السلاح والأمن لمساعدتنا على استباق التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة والتصدي لها على نحو ملائم قبل أن تصبح خطيرة.

وأود أيضاً إطلاع اللجنة على آخر المستجدات بشأن الأعمال المتعلقة بتزع السلاح في جنيف خارج مؤتمر نزع السلاح. تواصل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تعزيز الاتفاقية وتواصل، بالتعاون مع وحدة دعم التنفيذ، التي يوجد مقرها في جنيف، وهي ملحقة بمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الاضطلاع بعمل مهم في تعزيز الاتفاقية وتنفيذها.

وفي إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، فإن ما جرى مؤخراً من تدقيق لنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، المعروفة باسم الروبوتات القاتلة، قدم نظرة متبصرة لإدارة الحروب في المستقبل. يجري تطويرها بخطى سريعة في عدد من البلدان، وسيكون من الملائم جداً الآن وضع معاهدة وقائية من نوع ما. وستواصل الـ ١٢١ دولة الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة مناقشتها في عام ٢٠١٦، لكن ينبغي للجميع المشاركة. إنني أدعو بشكل خاص البلدان النامية للانضمام إلى العمل، وأشجع الدول الأطراف على اغتنام الفرصة في المؤتمر الاستعراضي الخامس، في عام ٢٠١٦ في جنيف، للاتفاق بشأن التفاوض على بروتوكول جديد يتناول هذه المسألة. وشأن شأن كثيرين آخرين، فإنني لا أتطلع إلى عالم تقرر فيه آلات ذاتية التشغيل من يعيش ومن يموت.

كيميائي في شمال سورية. اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) في آب/أغسطس، الذي أذن بإنشاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل تحديد هوية مرتكبي ورعاة هذه الهجمات وغيرها في سورية. لقد قطعت الترتيبات المتعلقة بالآلية الآن شوطا كبيرا، وسوف تشمل عنصرا مقرر في لاهاي.

لم يسبق أبدا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العمل بهذه الوتيرة النشطة في ظل هذا التدقيق الدولي المكثف. وتعين علينا أن نفعل ذلك في وقت تمر به المنظمة بمرحلة انتقالية، إذ نسعى إلى إعادة معايرة أولوياتنا ووضعنا التشغيلي لمرحلة ما بعد انتهاء تدمير الأسلحة الكيميائية، إذ تقترب هذه المرحلة بسرعة. ومع تدمير أكثر من ٩٠ في المائة من المخزونات المعلنة، نحن على المسار الصحيح صوب تحقيق القضاء التام على جميع المخزونات المعلنة بحلول عام ٢٠٢٣. وإذ نقوم بعملية إعادة المعايرة، نحتاج إلى النظر في عاملين.

أولا، لا يزال هناك الكثير من العمل المتصل بالتدمير الذي يتعين إنجاز. إن الأسلحة الكيميائية المخلفة قد تشكل تحديا بعد عام ٢٠٢٣، وسيستمر اكتشاف أسلحة كيميائية قديمة. وعلينا أيضا التخطيط لاحتمال إعلان أعضاء جدد عن مخزونات. من الواضح، بالتالي، أنه ستظل هناك حاجة إلى المعارف التطبيقية لتزع الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، لقد تغير أفق التهديد تغيرا جذريا. وعلى الرغم من أنه تمت إزالة احتمال استخدام الدول للأسلحة الكيميائية ضد بعضها البعض، فإن الجهات الفاعلة من غير الدول لم تسع إلى الحصول على هذه الأسلحة فحسب، بل وإلى استخدامها. وعلى الرغم من أن المنظمة ليس لديها ولاية محددة لمكافحة الإرهاب، فهي ملزمة بمنع استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة، تحت أي ظرف من الظروف. إذ أن ما نواجهه الآن ليس تهديدا محتملا، لكنه مزاعم موثوقة

السيد راو (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

إن موضوع جلسة اليوم، ”زيادة القدرات على التصدي لأسلحة الدمار الشامل“، معروف تماما لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالنظر إلى كم الخبرة الاستثنائية التي اكتسبناها خلال السنة الماضية وما بعدها. وكما يعلم أعضاء اللجنة، قمنا بتعبئة قدرات جديدة من أجل المهمة التاريخية للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، وكان علينا أن نفعل ذلك دون المساس بالقدرات الحالية لأنشطتنا الجارية.

وقد يتذكر الأعضاء أنه بحلول هذا الوقت من العام الماضي، بدعم من أكثر من ٣٠ من دولنا الأعضاء التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، كنا قد قمنا بنجاح بالإشراف على إزالة الأسلحة الكيميائية من سورية. كما تحققنا من تدمير ٩٨,٨ في المائة من الترسانة الكيميائية السورية، بعد مضي سنة واحدة على توجيه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لنا بالقيام بذلك. ومنذ ذلك الحين، ركزنا على ثلاثة مجالات للأنشطة فيما يتعلق بسورية: توضيح إعلان سورية الأولى، تنسيق تدمير ١٢ مرفقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وتحديد الوقائع فيما يتعلق بالادعاءات باستخدام مواد كيميائية سامة كسلاح.

ورغم أن هذه العمليات لا تزال مستمرة، فقد أسفرت عن نتائج ملموسة. أصدر فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في وقت سابق من هذا الشهر تقريرا يحدد عدة مسائل نأمل أن يساعد الانخراط مع السلطات السورية في حلها. دمر الآن ١٠ من أصل مرافق الإنتاج الـ ١٢، وسيلها تدمير المرفقين المتبقين قبل نهاية هذا الشهر. وأصدرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استنتاجات تؤكد استخدام غاز الكلور كسلاح

لكننا نظل ندرك جيدا أن العالمية يجب أن تكون نوعية وكمية على السواء. لا يزال هناك أكثر من ٥٠ دولة من دولنا الأطراف، على سبيل المثال، ليس لديها تشريعات تنفيذ، ناهيك عن قدرة الإنفاذ الفعال. يجب أن تكون الاتفاقية معاهدة قولاً وفعلاً، ونحن نسعى من خلال أنشطة التوعية والمساعدة الأكثر تركيزاً على الأهداف إلى إحكام نظام عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول، فقد اجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ثلاث مرات هذا العام، وأنشأ في وقت سابق من هذا الشهر فريقاً فرعياً لوضع توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تواصل الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ولحفر المناقشة، أصدرت الأمانة التقنية ورقات بشأن المسألة القانونية للجهات الفاعلة من غير الدول بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبشأن التدابير الرامية إلى منع الاستخدام العدائي للمواد الكيميائية السامة وكفالة الاستجابات الفعالة له. وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمة التعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة من خلال فريقها العامل المعني بمنع الهجمات بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها. وفي وقت سابق من هذا العام، بدأ هذا الفريق العامل، الذي تشارك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في رئاسته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشروعاً بشأن التشغيل المشترك فيما بين الوكالات والاتصالات الخارجية في حالة وقوع هجوم بالأسلحة البيولوجية أو الكيميائية.

وفيما يتعلق بالموارد المخصصة لعمليات الطوارئ، كما أشرت، نحن نتخذ الترتيبات لدعم عمل آلية التحقيق المشتركة في سورية. ونقوم أيضاً بمناقشة خيارات تمويل الأنشطة الجارية في سورية مع دولنا الأطراف بحيث لا تؤثر هذه الأنشطة على الميزانية العادية في ظل بيئة مالية صعبة، من المرجح أن تستمر.

جدا بالاستخدام الفعلي. تشكل التقارير المتابعة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مثالا ملحا.

لهذان العاملان معا عدة آثار بالنسبة لاستجابة وفعالية المنظمة في المستقبل. لا يسعنا أن نسمح للمهارات والخبرات في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن تتبدد مع تقلص حجم هيئة التفتيش التابعة لنا. نحن بحاجة إلى تدعيم الحلقات في سلسلة التنفيذ على الصعيد العالمي عن طريق زيادة القدرة فيما بين جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أننا بحاجة إلى التفكير بأسلوب ابتكاري بشأن كيفية التصدي للإرهاب الكيميائي، خصوصا حيثما توجد أوجه قصور في القواعد الحالية لعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ويتعين أن نكون قادرين على تعبئة الموارد والتماس التبرعات العينية للعمليات الخاصة والطائرة، كما فعلنا في حالة مهمة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

خلال السنة الماضية، ومنذ تناولنا لأول مرة مسألة بناء القدرات في هذا المحفل، طورت المنظمة نهجها إزاء هذه المسائل الأربع جميعها. سأسهب قليلا بشأن كل منها هنا قبل اختتام ملاحظاتي.

فيما يتعلق بالقدرة التقنية، إذ يكمل مفتشونا ومحللونا ولايتهم التي تمتد سبع سنوات أو يتقاعدون، من الضروري أن يكون لدينا آلية لاستبقاء خبراتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، سعينا إلى إعادة تعيين مفتشين بينما ننشئ عملية لإدارة المعارف تعتمد على الموارد داخل المنظمة وخارجها.

وفيما يتعلق بالعالمية والتنفيذ، قمنا بتوسيع نطاق تغطيتنا مع انضمام دولتين عضوين جديتين خلال الأشهر الأخيرة - ميانمار وأنغولا. وقد ضاعفنا جهودنا لإقناع مصر وإسرائيل وكوريا الشمالية وجنوب السودان بالنظر في علاقتها بما هو الآن معيار عام عالمي تقريبا قائم منذ أمد طويل.

العام أمانو بالاعتراف الصريح من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهمية العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. تدعم الوكالة الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من جانب دولها الأعضاء في مجالات من قبيل الطاقة، الصحة البشرية، إنتاج الأغذية، إدارة المياه وحماية البيئة. كما تعمل الوكالة مع الدول الأعضاء للتأكد من أن هذه التكنولوجيا تستخدم بطريقة آمنة وأمنة، وأن هناك ضمانات لمنع انتشار الأسلحة النووية. لقد تطور دورنا وأساليبنا مع مرور الزمن ونحن نواصل التكيف مع التحديات الجديدة.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، فإن الوكالة يمكنها من خلال تنفيذ الضمانات أن تتحقق بشكل مستقل من صحة واكتمال الإعلانات التي تصدرها الدول عن برامجها النووية. تهدف الضمانات إلى توفير تأكيدات موثوقة بأن الدول تفي بالتزاماتها الدولية. كما أنها تفيد في الكشف المبكر عن أي إساءة لاستخدام المواد أو التكنولوجيا النوويتين، وبالتالي تنبيه العالم إلى الانتشار المحتمل. وبذلك تمثل الضمانات عنصرا أساسيا من عناصر نظام عدم الانتشار النووي.

إن اتفاقات الضمانات سارية حاليا مع ١٨٢ دولة، منها ١٧٤ دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ترتبط باتفاقات الضمانات الشاملة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أن هناك ١٢ دول غير حائزة للأسلحة النووية لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع الوكالة وتدخلها حيز النفاذ. بالنسبة لتلك الدول، لا تستطيع الوكالة استخلاص أي استنتاجات بشأن الضمانات. وتواصل الوكالة حث جميع الدول المتبقية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على إبرام اتفاقات ضمانات شاملة بأسرع وقت ممكن.

يبلغ الآن عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة ١٢٦ دولة. هذا أمر مشجع. إن البروتوكولات الإضافية

وما تشير إليه هذه المسائل الأربع جميعها هو ضرورة الحفاظ على فعالية نظام التحقق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. سيظل هذا النظام حامل لواء جهود نزع السلاح فيما بعد. نحن بحاجة إلى تطويره، ونحن بحاجة إلى أن نفعل ذلك بطريقة تفضي إلى توفير القدرة التي نحتاجها للمشاكل التي نواجهها، الآن وفي المستقبل. سوف ترتبط تلك المشاكل على نحو متزايد بالمهمة الأكثر تعقيدا بكثير والبعيدة عن الأنظار المتمثلة في منع ظهور الأسلحة الكيميائية مجددا. وسيلزم حلول هذه المشاكل أن تأخذ في حسابها التطورات الحاصلة في ميدان العلم والتكنولوجيا والاتصالات التي تحدث بسرعة كبيرة. وسوف يلزم أن تتصدى للجهات الفاعلة التي لا تعترف بالقوانين والأعراف الإنسانية الدولية. ويجب أن يجري تصميم وتنفيذ جميع جهودنا المبذولة لبناء القدرات بهدف الحد من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها مع أخذ ذلك في الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أئوه بحضور السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا والرئيس السابق لهذه اللجنة، في القاعة. وإذ أعرب كثيرون من الممثلين في الأسبوع الماضي عن تقديرهم للعمل الذي اضطلع به، اسمحوا لي أن أقترح أن نصفق له تصفيقا حار تحية على عمله الناجح كرئيس خلال الدورة الماضية.

تستمع اللجنة الآن إلى المثلة الشخصية بالنيابة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة براون (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلمت بالإنكليزية): منذ إنشائها في عام ١٩٥٧، تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بلا كلل للوفاء بولايتها لتعزيز مساهمة الطاقة الذرية في السلام مع التحذير من مغبة إساءة استخدامها. وفي كلمته بمناسبة مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الشهر الماضي، رحب المدير

يكون قادرا على قتل كثيرين وتلويث مناطق حضرية كبيرة وإثارة حالة من الذعر الجماعي. تقع المسؤولية عن كفالة الأمن النووي على عاتق الحكومات الوطنية. لكن الدور المحوري للوكالة في المساعدة على تعزيز إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي معترف به على نطاق واسع، ولا سيما قيامها بتنسيق الأنشطة الدولية لمساعدة الدول على تطوير قدرة مستدامة على تحقيق الأمن النووي.

وتقوم الوكالة أيضا بتعزيز ثقافة الأمن داخل الدول الأعضاء، ومساعدتها على حماية المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق المرتبطة بها الخاضعة لسيطرتها من الأعمال الكيدية. وعلى وجه التحديد، تساعد الوكالة الدول على وضع خطط متكاملة حسب الحاجة لدعم الأمن النووي. وتشمل الخدمات الأخرى التي تقدمها الوكالة وضع التوجيهات والمعايير، وتقديم المساعدة القانونية والتشريعية والمشورة والتدريب بشأن مواضيع من قبيل الأدلة الجنائية النووية والحماية المادية والكشف عن الإشعاع والتصدي له.

ومن أهم مجالات الأعمال غير المنجزة في مجال الأمن النووي ضرورة تحقيق بدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي اعتمد قبل ١٠ سنوات.

يوسع دخول التعديل حيز النفاذ نطاق تغطية الاتفاقية ليشمل حماية المواد النووية في ما يجري محليا من استخدام وتخزين ونقل، ويشمل حماية المنشآت النووية من أعمال التخريب. وسيدخل التعديل حيز النفاذ حينما يصدق عليه من جانب ثلثي الدول الأطراف في الاتفاقية. وقد أحرز تقدم كبير، لكن يلزم أن يصدق ١٤ بلدا آخر.

إن حماية المواد النووية ليست مسألة تخص البلدان التي تستخدم الطاقة النووية وحدها. إذ يمكن أن يجد أي بلد في أي جزء من العالم نفسه يستخدم كنقطة عبور أو يمكن أن يصبح هدفا لهجوم. ونشجع جميع البلدان التي لم تصدق على التعديل

تزيد بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في الدول التي لديها اتفاقات شاملة سارية. ولهذا السبب، فإن الوكالة تشجع جميع الدول على إنفاذ البروتوكولات الإضافية في أقرب وقت ممكن.

لم يرحح المشهد النووي العالمي يتغير. ينظر المزيد من البلدان في تشييد لبناء محطات جديدة للطاقة النووية، أو تعد له بالفعل. وجرى إخضاع المزيد من المرافق والمواد النووية للضمانات. أصبحت المرافق النووية الجديدة أكثر تطورا، مما أفضى إلى زيادة تعقيد التحديات المتعلقة بالتحقق. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه العالمي.

ومنذ إنشائها، تطورت الضمانات باستمرار، مع مراعاة التغيرات في التكنولوجيا. وانخرطت الوكالة بشكل مكثف مع الدول الأعضاء بشأن الأطر المفاهيمية لتنفيذ الضمانات وصياغتها على صعيد الدول. ويشمل مفهوم مستوى الدولة تطبيق الضمانات بطريقة ينظر من خلالها إلى الأنشطة والقدرات النووية والأنشطة والقدرات ذات الصلة بالمجال النووي في مجملها في الدولة المعنية. ولا يترتب عليه إدخال أية حقوق أو التزامات إضافية من جانب الدول أو الوكالة أو يشمل إدخال أي تعديل على تفسير الحقوق والالتزامات القائمة. وهو ينطبق على جميع الدول ضمن نطاق اتفاق الضمانات المبرم مع كل دولة على حدة. وتقف الوكالة أيضا على أهبة الاستعداد للمساهمة في التحقق من تفكيك برامج الأسلحة النووية، وعند الطلب، التحقق على الصعيد الدولي من اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح النوويين.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الأمن النووي. منذ عام ١٩٩٥، أبلغت الدول الأعضاء في الوكالة عن ما يقرب من ٢ ٨٠٠ حادث ينطوي على إفلات مواد مشعة من الضوابط التنظيمية. يمكن مزج كمية صغيرة نسبيا من مادة مشعة مع متفجرات تقليدية لإنتاج قنبلة قدرة. يمكن لسلاح كهذا أن

جلسة. ووفقاً للممارسة المتبعة، فإن المناقشات أثناء هذا الجزء سوف تركز على مسائل محددة ضمن المجموعات السبع التالية المتفق عليها: الأسلحة النووية، أسلحة الدمار الشامل الأخرى، الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)، الأسلحة التقليدية، نزع السلاح والأمن الإقليميان، التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي، وآلية نزع السلاح.

قبل أن أعطي الكلمة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المخصص للإدلاء ببيان خلال الجزء المواضيعي محدد بخمس دقائق لدى التكلم بالصفة الوطنية، وبسبع دقائق للبيانات التي يدلى بها باسم وفود عدة. ونشجع الوفود التي تأخذ الكلمة على اغتنام تلك الفرصة لعرض مشاريع القرارات والمقررات. وأود أن أذكر الوفود أيضاً بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات إلى الأمانة لتجهيزها هو غدا، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠.

تناول اللجنة الآن المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية. لقد أبلغت بأن رئيسة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في رحلة جوية، ونحن نتكلم، وأنها لن تتمكن من مخاطبة اللجنة عن طريق التداول بالفيديو إلا يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. لذلك سوف نستمع أولاً إلى ممثل النمسا بالنيابة عن المبادرة الإنسانية ومن ثم نستمع إلى بقية قائمة المتكلمين المتجددة.

السيد هاينوتسي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم موجزًا لنتائج مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. شارك ما مجموعه ١٥٨ دولة، الأمم المتحدة، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في المؤتمر، الذي بدأ برسائل من الأمين العام للأمم المتحدة والبابا فرانسيس ورئيس

بعد على أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال. سيعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المقبل للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالأمن النووي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وسيكون فرصة هامة لاستعراض المحرز ومناقشة سبل المضي قدماً.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الوكالة تعمل بنشاط مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة، كما ذكر زملائي أعضاء حلقة النقاش، بما في ذلك فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومن خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، لمساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرة على منع الإرهابيين والجهات الأخرى من غير الدول من الحصول على المواد النووية والإشعاعية وبناء آليات التأهب والتصدي للتعامل مع حالات الطوارئ الإشعاعية.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن الوكالة لا تزال ملتزمة بتحقيق نتائج ملموسة وجوهرية في تلك المجالات. ومن خلال مساعدة الدول على الاستفادة من التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، وتنفيذ التحقق الموثوق به وتعزيز الأمن النووي الفعال، فإن الوكالة تقدم إسهاماً ملموساً للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة للجنة، سوف أعلق الجلسة الآن لمنح الوفود الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء حلقة النقاش من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في المناقشات المواضيعية المقررة، التي ستمتد من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بما مجموعه ١٢

المتعمد للأسلحة النووية، ونظرا لاحتمال تعرض شبكات القيادة والسيطرة لخطأ بشري، وهجمات إلكترونية، وبسبب إبقاء الترسانات النووية في مستويات عالية من التأهب والنشر الأمامي لهذه الأسلحة وتحديثها، فإن هذه المخاطر تزداد مع مرور الوقت. وتظل هناك أخطار حصول جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية وما يتصل بها من مواد.

خامسا، هناك العديد من الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية في ظل النزاعات والتوترات الدولية، وعلى خلفية النظريات الأمنية الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وبما أن الردع النووي يستتبع الاستعداد للحرب النووية، فإن خطر استخدام الأسلحة النووية حقيقي. ويجب أن نغتنم الآن الفرصة المتاحة للحد من الخطر، من قبيل إلغاء حالة التأهب والحد من دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية. ولا يُقضي حصر دور الأسلحة النووية على الردع احتمال استخدامها. ولا يستجيب للمخاطر الناجمة عن الاستخدام العارض لهذه الأسلحة. والضمانة الوحيدة ضد خطر انفجار سلاح نووي هي الإزالة التامة للأسلحة النووية.

سادسا، لا يمكن لأي دولة أو هيئة دولية أن تتصدى بطريقة ملائمة لحالة طوارئ إنسانية عاجلة أو العواقب الطويلة الأمد الناجمة عن انفجار سلاح نووي في منطقة مأهولة بالسكان، ولا أن توفر القدر الكافي من المساعدة للمتضررين. ومن غير المرجح أن تتوافر هذه القدرة على الإطلاق. ومع ذلك قد يكون التأهب المنسق مفيدا في التخفيف من الآثار، بما فيها آثار حدث إرهابي يشمل تفجير جهاز نووي مرتجل. وجرى إبراز حتمية الحظر باعتباره الضمانة الوحيدة لمنع العواقب الإنسانية التي تنجم عن استخدام الأسلحة النووية.

سابعاً، عند النظر إلى الأسلحة النووية من عدد من الزوايا القانونية المختلفة، يتضح أنه لا توجد قاعدة قانونية جامعة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. جسدت شهادات المبياكوشا والضحايا عن آثار التجارب النووية المعاناة التي لا توصف للمدنيين العاديين جراء الأسلحة النووية.

واستند مؤتمر فيينا إلى المناقشات المستندة إلى الحقائق للمؤتمرين السابقين في أوسلو وناياريت، في المكسيك. وشملت الاستنتاجات الرئيسية من الدورات الموضوعية التالي.

أولا، أثر تفجير الأسلحة النووية، بصرف النظر عن السبب، لن يتوقف عند الحدود الوطنية. ويمكن أن يكون له عواقب إقليمية بل وعالمية، مما يتسبب في الدمار والموت والتشريد، فضلا عن أضرار عميقة وطويلة الأجل على البيئة، المناخ، الصحة البشرية، الرفاه، التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنظام الاجتماعي. بل ويمكن أن يهدد بقاء البشرية.

ثانيا، إن العواقب الإنسانية الناجمة عن تفجيرات الأسلحة النووية، من حيث حجمها ونطاقها وترايبطها، هي عواقب مفعجة وأكثر تعقيداً مما يشيع فهمه. هذه العواقب يمكن أن تكون واسعة النطاق وغير قابلة للزوال.

ثالثاً، إن استخدام الأسلحة النووية وتجربتها أظهرت آثارا مدمرة فورية وفي الأجلين المتوسط والطويل. لقد خلفت التجارب النووية في أنحاء عديدة من العالم إرثا من العواقب الصحية والبيئية الخطيرة. فالتلوث الإشعاعي الناجم عن تلك التجارب يؤثر على النساء والأطفال. إنه يسبب تلوث الإمدادات الغذائية وما زال يمكن قياسه في الغلاف الجوي حتى يومنا هذا.

رابعا، ما دامت توجد أسلحة نووية، سيظل هناك احتمال لحدوث تفجير لسلاح نووي. وحتى إذا اعتبر الاحتمال ضعيفا، فإن الخطر غير مقبول بالنظر إلى العواقب الكارثية التي ينطوي عليها انفجار السلاح النووي. من الجلي أن هناك مخاطر للاستخدام العارض أو الخاطئ أو غير المأذون به أو

عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو تحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة والتعهدات التي لا لبس فيها التي أخذتها على عاتقها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

إن امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بتزع السلاح النووي والالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر لا بد منه، ويجب ألا يتأخر أكثر من ذلك. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية تحقيق القضاء التام على أسلحتها النووية بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. كما تدعو الحركة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن توقف فورا خططها الرامية إلى مواصلة تحديث وتطوير وتجديد أو تمديد أعمار أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة.

لقد انتظر المجتمع الدولي طويلا من أجل تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد أصبح من الواضح أن النهج الحالي الذي اعتمده الدول الحائزة للأسلحة النووية - ما يسمى بالنهج التدريجي - فشل في تحقيق تقدم ملموس ومنتظم نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. لا يمكن أن يظل المضي قدما بشأن نزع السلاح النووي رهينة لإحراز تقدم بشأن عدم الانتشار أو المفاهيم المتصورة للاستقرار الاستراتيجي.

وتؤكد الحركة على أهمية قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩، المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، الذي يقدم مسارا عمليا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. والحركة على ثقة بأن التنفيذ الكامل لذلك القرار سيكفل إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي. وتحت حركة عدم الانحياز على التأكيد ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية عملا بالقرار ٥٨/٦٩. وتذكر الحركة بقرار الجمعية العامة بأن تعقد، خلال عام ٢٠١٨ على أكثر

تخطر بشكل شامل حيازة هذه الأسلحة ونقلها وإنتاجها واستخدامها. ولا يزال القانون البيئي الدولي قابلا للتطبيق في النزاعات المسلحة ويمكن أن ينطبق على الأسلحة النووية. على الرغم من أنه لا ينظم هذه الأسلحة بالتحديد. وبالمثل قد تغطي اللوائح الصحية الدولية آثار الأسلحة النووية. وتثير الأدلة الجديدة التي ظهرت في السنتين الماضيتين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية مزيدا من الشكوك حول إمكانية استخدام هذه الأسلحة أبدا بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني، مثلما هو الحال بالنسبة للتعذيب، الذي يقهر الإنسانية والذي بات الآن غير مقبول من الجميع، لا تعد المعاناة التي تسببها الأسلحة النووية مسألة قانونية فحسب بل مسألة تتطلب تقييما أخلاقيا ثامنا، إن العواقب الكارثية لحادث انفجار سلاح نووي والمخاطر المرتبطة بمجرد وجود هذه الأسلحة تثير أسئلة أخلاقية ومعنوية خطيرة على مستوى يتجاوز نطاق المناقشات والتفسيرات القانونية.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. سأقرأ صيغة موجزة من البيان. النص الكامل متاح على الموقع الشبكي للجنة الأولى.

تؤكد الحركة مجددا موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي، الذي يظل على رأس أولوياتها، ويظل بالغ القلق يساورها إزاء الخطر الذي يشكله على البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وعلى الرغم من الدعوات القائمة منذ أمد طويل من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، والتي جرى التأكيد عليها من جديد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، فإن الحالة في مجال نزع السلاح النووي لا تزال تتسم بالجمود. وتشعر الحركة بقلق عميق إزاء هذه الحالة المزرية. وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن بالغ قلقها إزاء

وريشما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يضمن بصورة فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف، باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية. وتؤكد الحركة مجددا موقفها المبدي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه. وتؤمن حركة عدم الانحياز بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران يعزز كل منهما الآخر وضروريان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. يستمد نظام عدم الانتشار شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. ولذلك، تشدد حركة عدم الانحياز على أن أفضل طريقة لمعالجة شواغل الانتشار هي من خلال إبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف.

وترحب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة بصفتها الدولة الطرف الـ ١٩١. وتأسف دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفشل المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية رغم الجهود التي بذلتها وفود حركة عدم الانحياز. ينبغي أن يمثل هذا الإخفاق حافزا للعمل بجد نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذ تشير إلى المعارضة التي أعربت عنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في الجلسة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، فإن دول حركة عدم الانحياز الأطراف تعرب عن خيبة أملها إزاء عدم تحقق توافق في الآراء، نتيجة لتلك المعارضة، بشأن تدابير جديدة فيما يتعلق بعملية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر

تقدير، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى معنيا بترع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، وتؤكد ضرورة التحضير المبكر والملائم لضمان نجاح المؤتمر.

وترحب الحركة باحتفال الجمعية العامة للمرة الثانية بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب كذلك بتأكيد الوزراء المشاركين مجددا على أن نزع السلاح النووي لم يبرح يمثل أولوية للمجتمع الدولي. وتؤكد الحركة أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية وفي تعزيز هدف نزع السلاح النووي.

كما ترحب الحركة بالتركيز المتنامي على العواقب الإنسانية المفجعة للأسلحة النووية، بما في ذلك في المؤتمرات الثلاث المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوصلو ونياريت وفيينا. تعكس المشاركة الواسعة النطاق في تلك المؤتمرات حقيقة أن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تشكل شاغلا رئيسيا وعالميا. وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء الموت والدمار الهائلين والفوريين والعشوائيين اللذين سيتسبب بهما أي تفجير للأسلحة النووية والآثار الكارثية الطويلة الأجل التي ستقع على صحة الإنسان وعلى البيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، بما يعرض حياة الأجيال الحالية والمقبلة للخطر.

وفي هذا السياق، تؤكد من جديد على ضرورة امتثال جميع الدول في جميع الأوقات للقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إن أي استعمال للأسلحة النووية يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تؤكد الحركة على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وضمان عدم القيام أبداً بإعادة إنتاجها هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد العواقب الإنسانية المفجعة الناجمة عن استخدامها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم؛ ونتطلع إلى اجتماعات ناجحة تحت قيادتكم.

فيما يتعلق بترع السلاح النووي، يسهم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في جهود المجتمع الدولي للتحرك نحو التفاوض على صك عالمي متعدد الأطراف ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية، نظرا لأن إزالتها التامة هي الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأن وجودها ذاته يقلل من أمن جميع الدول، بما فيها تلك التي تمتلكها. بينما يستمر وجود الأسلحة النووية، سيكون هناك خطر حقيقي من استخدامها وانتشارها. نزع السلاح النووي هو الطريق الوحيد الموثوق لتعزيز نظام عدم الانتشار. وينبغي إيلاء الأولوية للتفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية من شأنها أن تحظر تماما هذه الأسلحة.

ويعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن قلقه العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، ويغتنم هذه الفرصة ليهنئ المكسيك على عقدها، في نايريت، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويشير اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضا إلى المؤتمر الثالث من هذه المؤتمرات، الذي عقد في النمسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وإصدار التعهد الإنساني، الذي تعهدت فيه ١١٩ دول بتنفيذ تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية وإزالتها.

ويرحب الاتحاد بالاحتفال السنوي بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بهدف حشد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ويرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مع التقدير بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد لا يتجاوز

أسلحة الدمار الشامل الأخرى. يمكن لذلك أن يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ككل. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد على المسؤولية الخاصة للدول التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط عن تنفيذ ذلك القرار. ويساور دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القلق من أن يقوض استمرار عدم تنفيذ هذا القرار، خلافا للقرارات ذات الصلة التي اتخذت في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، فعالية ومصداقية المعاهدة وبالتالي يخل بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث، نظرا لأن التمديد اللانهائي للمعاهدة الذي اتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ يرتبط ارتباطا لا انفصام له بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ولا يستتبع الحق في امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

وتود الحركة أن تؤكد أنها تظل مستعدة للانخراط بصورة بناءة مع جميع البلدان للعمل بنشاط من أجل المساعدة على تحقيق الرؤية الجماعية المتمثلة في عالم خال من جميع الأسلحة النووية. بيد أن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق إلا إن أبدى الجميع بوضوح الإرادة والعمل السياسيين المطلوبين.

وستقدم الحركة مرة أخرى، هذا العام، مشروع نسخة مستكملة من القرار المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣". وتلتمس حركة عدم الانحياز دعم جميع الدول الأعضاء، وتحثها على التصويت تأييدا لمشروع القرار هذا.

السيدة كاربون (أوروغواي) (تكلمت بالإنكليزية):
تشرف أوروغواي بأن تتكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بصفتها الرئيس المؤقت.

إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فخور جداً بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسمياً منطقة سلام في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في كوبا. وكان ذلك القرار قراراً تاريخياً يهدف إلى إنهاء استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في منطقتنا. إن دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بوصفها أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب كل الإعلانات التفسيرية الملحقة ببروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو، الأمر الذي سيساعد في القضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

وإنها لمصلحة مشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ملزمة قانوناً ولا لبس فيها بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ولذلك، ندعو إلى العمل لبدء مفاوضات واعتماد صك عالمي وملزم قانوناً بشأن توفير ضمانات أمنية سلبية في أقرب وقت ممكن. ويدعو اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القضاء على دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية، لتحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة الفتاكة بصرف النظر عن نوعها أو موقعها.

وستواصل بلداننا دعم الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لترع السلاح. وهناك حاجة ملحة إلى بدء مفاوضات بشأن إبرام صكوك قانونية دولية جديدة تنظم المسائل الأساسية لترع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد من جديد أن جميع الدول التي لم توقع بعد أو تصدق حتى الآن

عام ٢٠١٨ لتحديد التدابير والإجراءات الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية في أقرب أجل ممكن، ويؤكد مجدداً قراره الإسهام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى البدء على نحو عاجل في مفاوضات بشأن إبرام صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً يحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وامتلاكها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، ضمن إطار زمني متفق عليه بشكل متعدد الأطراف.

ويؤكد الاتحاد من جديد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. غير أن الاتحاد يرى أن ركيزة نزع السلاح تعاني من قصور خطير في التنفيذ. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد عن أسفه لعدم اعتماد وثيقة ختامية متفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نظراً لعدم وجود توافق في الآراء بشأن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتعرب دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضاً عن أسفها العميق إزاء عدم تنفيذ الاتفاق خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ على عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ويعتقد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية جازماً أن إنشاء هذه المنطقة سيسهم بدرجة كبيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط والعالم، ولذلك يكرر دعوته إلى عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن، بمشاركة نشطة لجميع الدول في المنطقة، حسبما اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

ومن المفارقات أن هذه الأسلحة عديمة الفائدة في التصدي للتهديدات الأمنية المعاصرة. وهي لا تخدم أي هدف في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو منع الإرهاب أو التطرف العنيف وكبح الحرب الإلكترونية. وبدلاً من ذلك، فقد أوجدت مناحاً من انعدام الأمن زاد من مخاطر انتشار الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن وجودها والتهديد باستعمالها يعينان فقدان التفوق الأخلاقي على الدول المراقبة والجهات من غير الدول التي تبحث عن حجة مريحة تبرر بها نزعاتها المتطرفة.

وما برحت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من المؤيدين المتحمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل والفعال لها وتحقيق عالميتها. وفي الواقع، فإننا ننظر إلى شبه عالمية معاهدة عدم الانتشار، بوصول عدد الدول الأطراف فيها إلى ١٩١، بوصفها تعبيراً قوياً عن التزامنا الجماعي بالقضاء على انتشار الأسلحة النووية واستعمالها. وما زلنا ندعو القلة من الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى المعاهدة ووضع مرافقها تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى القيام بذلك.

وتأسف الجماعة الكاريبية لأن المجتمع الدولي، بعد مرور ٤٥ عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ٢٥ عاماً على تمديدتها لأجل غير مسمى، لا يزال غير قادر على إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي. ونشهد تنامي الخلاف الذي لا يزال يعرقل الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتنا المشتركة بتزع السلاح النووي. واتضح ذلك في الآونة الأخيرة بعجز مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عن التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية.

على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، تتعين عليها القيام بذلك في أقرب وقت ممكن كدلالة على إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فإننا نرحب بتصديق أنغولا على المعاهدة. وانتظاراً لدخول المعاهدة حيز النفاذ، تكرر الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أهمية الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية.

كما تود الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية انتهاز هذه المناسبة الهامة للتأكيد على المساهمة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود المشتركة الرامية إلى إقامة عالم أكثر أمناً. ونود أن نؤكد أيضاً على أهمية الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها - وهي المنظمة الوحيدة في العالم المقامة بين بلدين وتُعنى بمسألة الضمانات، والتي أنشئت بمبادرة من جانب اثنتين من دولنا الأعضاء.

وفي الختام، يود اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن يكرر دعوته إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، بحيث تتمكن البشرية من توجيه الموارد المكرسة لصيانة الترسانات النووية وتحديثها نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

بما أننا من الدول التي تؤيد تأييداً تاماً تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، فإننا نرحب بهذه الفرصة للمساهمة في مناقشة اليوم بشأن الأسلحة النووية في هذه الدورة السبعين التاريخية للجنة الأولى. ولا يغيب عن أذهاننا ونحن نفعل ذلك أن العالم قبل ٧٠ عاماً قد شهد التفجيرين المروعين لهيروشيما وناغازاكي وشهد معهما العواقب الإنسانية المدمرة للأسلحة النووية. كما نتذكر أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وما تشكله من خطر على البشرية كانت هدفاً أساسياً للأمم المتحدة منذ إنشائها. وللأسف، فإنه لا يزال هدفاً بعيد المنال. ونكرر رأينا الراسخ

ونؤكد مجدداً تأييد رؤساء دولنا وحكوماتنا خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير للتعهد الذي قُطع في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، من أجل سد الثغرة القانونية المتعلقة بحظر وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة إلى التفاوض واعتماد صك عالمي ملزم قانوناً يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ويتجسد التزام الجماعة الكاريبية بترع السلاح النووي وعدم الانتشار في مشاركة جميع دولها الأعضاء في معاهدة تلاتيلولكو. ومما يبعث على الارتياح الكبير لدول الجماعة الكاريبية أن تلك المعاهدة تحظى بانضمام شامل في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبناء على ذلك، جدد رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تأكيدهم على اعتبار المنطقة منطقة سلام. ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع الدول احترام المناطق الخالية من الأسلحة النووية دون أي تحفظات وقيود.

وتعتقد دول الجماعة الكاريبية أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيقطع شوطاً طويلاً نحو تخفيف حدة التوتر في المنطقة. ولذلك، فإننا نكرر تأكيد دعوتنا إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

إن إنهاء تجارب الأسلحة النووية يبقى من الأمور الحاسمة بالنسبة لعملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين إجمالاً. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب دول المرفق ٢ المتبقية ليتسنى بدء نفاذ المعاهدة. وإلى أن يتم ذلك، ينبغي لجميع الدول الالتزام بالوقف الاختياري للتجارب.

وهناك شعور متنام وملموس بالاستياء لدى معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ أحكام نزع السلاح النووي الواردة في المادة السادسة من المعاهدة. ويزداد هذا الإحساس بالإحباط تفاقماً نتيجة لأن أحد المطالب الرئيسية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية، والمتعلق بالتعهد بأن هذه الدول لن تكون هدفاً لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، لم يوضع بعد في شكل ملزم قانوناً. وبدلاً من ذلك، فإن برامج تحديث الأسلحة النووية مستمرة على قدم وساق ومبدأ الردع النووي لا يزال قائماً، وهو ما يمثل عوامل ضارة وخبيثة تحفز على الانتشار.

ونحن نرفض المنطق المغلوط الذي يركز عليه إطار الردع الذي يرجع إلى الحرب الباردة. ونتفق مع من يشير إلى أن أي سلام يُنشئه الردع شبيه بالسلام القائم بين شخصين يشهر كل منهما مسدسه في وجه الآخر وأصابعهما على الزناد. ويعبر هذا السيناريو عن سلام غير مستقر ومتوتر مخوف بالمخاطر ومعرض للخطأ في الحسابات. ولا يمكننا أن نستمر في تجاهل هذه الحقائق، التي تقوض فعالية معاهدة عدم الانتشار. وقد تأخرنا في تقديم تعهد قانوني بتعزيز فعالية التدابير المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. ويجب أن نبدأ المناقشات على سبيل الاستعجال. لذلك، نرحب بمبادرة إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن تدابير قانونية ملموسة وفعالة للنهوض بأهدافنا المشتركة لترع السلاح النووي.

وقد وحدت دول الجماعة الكاريبية جهودها الرامية إلى وضع الشواغل الإنسانية في صدارة الخطاب والعمل المتعلقين بالأسلحة النووية، بما في ذلك إدراجها على جدول أعمال اللجنة الأولى. وبوصفنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ننظر إلى احتمالات حدوث تفجير نووي، سواء عن قصد أو بطريق الخطأ، باعتبارها رعباً وجودياً يمكن أن يفني المنطقة بأسرها.

والبرازيل ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، جنوب أفريقيا - وأن أعرض مشروع قرار الائتلاف المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي" (A/C.1/70/L.41).

وكما ورد في بيان ائتلاف البرنامج الجديد خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/70/PV.2)، فإن الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها. وفي هذا السياق، نشدد على الأهمية الحيوية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها تظل الصك الدولي الوحيد الذي يحتوي على التزام قانوني بإزالة الأسلحة النووية.

في هذه السنة، يركز مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد على عدد من المسائل المتصلة بتزع السلاح النووي، والتي تكتسي أهمية بالغة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه. ويكرر مشروع القرار تأكيد القلق الشديد إزاء الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية على البشرية. كما يكرر تأكيد القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، والتصميم على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع وإحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، يرحب المشروع بالأدلة الدامغة المقدمة خلال المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والتي عرضت بالتفصيل الآثار الكارثية التي ستترتب على حدوث تفجير لسلاح نووي، بما في ذلك نتائج البحوث المتعلقة بالآثار الجائرة التي يلحقها التعرض للإشعاع المؤين بالنساء والفتيات بالذات بحكم كونهن إناثاً. كما يهيب مشروع القرار بالدول الأعضاء أن تولي، في مداولاتها وقراراتها وإجراءاتها ذات الصلة، الاهتمام الواجب للضرورات الإنسانية الحتمية التي توجب نزع السلاح النووي وللحاجة الملحة لتحقيق هذا الهدف.

وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يمثل هدفاً هاماً لإنشاء نظام فعال لعدم الانتشار. ولذلك، يسعدنا أن نتلقى تقرير فريق الخبراء الحكوميين، متضمناً توصيات بشأن الخطوات اللازمة للدفع قدماً بالمفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/70/81)، ونطالب ببدء المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة.

وتقر دول الجماعة الكاريبية بحق جميع الدول في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤكد ذلك. وفي الوقت نفسه، فإننا نصر على أنه يجب ممارسة هذا الحق مع الامتثال التام للأحكام الخاصة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب احترام دور الوكالة في تولي مهمتي الرصد والتحقق الضروريتين احتراماً كاملاً وتعزيز ذلك الدور. والجماعة الكاريبية تعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة في تعزيز تطبيقات الضمانات من أجل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويظل تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة أمراً مهماً بالنسبة لنا.

وتلتزم الجماعة الكاريبية بشكل خاص بمسألة الأمان النووي. وتظل مسافنة النفايات النووية عبر البحر الكاريبي، وما يصاحب ذلك من خطر على البيئة والاستدامة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة، مصدر قلق بالغ. ولئن كنا ندرك أن ثمة آليات قائمة لتعزيز التعاون في مجال الإشعاع النووي والنقل وسلامة النفايات، فإنه لا يغيب عن أذهاننا أن آليات الاستعداد والاستجابة للطوارئ محدودة في قدرتها على الاستجابة بصورة ملائمة وفعالة لحادث أو عارض نووي.

ولي ملاحظة أخيرة، وهي أنني أدرك أن بلدان الجماعة قد أعربت عن تهاينها لكم، سيدي، ولأعضاء مكتبكم على انتخابكم. ومع ذلك، أود أن أضيف تهنئي لكم وأن أؤكد لكم مجدداً دعمنا لرئاستكم خلال هذه الدورة.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد - أيرلندا

انفرادية وإقليمية ومتعددة الأطراف. كما يحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه وبطريقة شفافة بغية كفالة إزالة حالة التأهب العالية لجميع الأسلحة النووية. ويشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في التحالفات الإقليمية التي تضم دولاً حائزة للأسلحة النووية على إجراء تخفيضات ملموسة في دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية، بما في ذلك عقائد الأمن الجماعي، ريثما يتم إزالتها تماماً.

كما يشدد على اعتراف الدول الأطراف في المعاهدة بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أن تكبح الدول الحائزة لها تطوير أسلحتها النووية وتحسين نوعيتها وأن تضع حداً لاستحداث أنواع جديدة متطورة منها، ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ خطوات في هذا الصدد.

ويشجع مشروع القرار على اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيداً من الخطوات، وفقاً للالتزاماتها وتعهداتها السابقة بشأن نزع السلاح النووي، للتخلص على نحو لا رجعة فيه من جميع المواد الانشطارية التي تقرر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية. كما يهيب بجميع الدول أن تدعم، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قدرات تحقق مناسبة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ووضع ترتيبات ملزمة قانوناً للتحقق، ومن ثم ضمان بقاء هذه المواد على الدوام بعيداً عن البرامج العسكرية على نحو يمكن التحقق منه.

ويهيب بجميع الدول الأطراف في المعاهدة العمل من أجل التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥، والذي يرتبط برباط لا ينفصم بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ويؤكد مشروع القرار مجدداً أن كل مادة من مواد المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الظروف. وينبغي إخضاع جميع الدول الأطراف للمساءلة التامة بخصوص التقيد الصارم بالالتزامات بموجب المعاهدة. كما يدعو جميع الدول الأطراف إلى الامتثال التام للالتزامات والواجبات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويكرر أيضاً تأكيد ضرورة أن تتقيد جميع الدول في جميع الأوقات بأحكام القانون الدولي المنطبقة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويحيط علماً بالأدلة التي عرضت في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والتي لها تأثير كبير على تقييم الأسلحة النووية بموجب القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ويشير مشروع القرار إلى إعادة التأكيد على استمرار صلاحية الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. بما يفضي إلى نزع السلاح النووي، الأمر الذي يقع على جميع الدول الأطراف التزام بتنفيذه بموجب المادة السادسة من المعاهدة. كما يشير إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس في الخطوات التي من شأنها أن تفضي إلى نزع السلاح النووي، ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بالوفاء بالتزاماتها.

ويهيب مشروع القرار بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزامها ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، سواء ما تم نشره منها وما لم يتم نشره، وإزالتها في نهاية المطاف، بسبل منها اتخاذ تدابير

بمجال نزع السلاح النووي، بطريقة تمكن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بانتظام، بسبل منها اعتماد شكل تفصيلي موحد للإبلاغ، بما يعزز الثقة والائتمان ليس فقط فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل أيضا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

كما يحث مشروع القرار الدول على المضي بحسن نية ودون تأخير في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التدابير الفعالة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، بما يتسق مع روح وهدف قرار الجمعية العامة ١ (د-١) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير، والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، يحث الدول الأعضاء على استكشاف خيارات لتدابير فعالة ملزمة قانونا لنزع السلاح النووي، وعلى دعم الجهود المبذولة لتحديد تلك التدابير وصياغتها والتفاوض عليها.

وبما أن قرار ائتلاف البرنامج الجديد يسعى إلى التمسك بالالتزامات والتعهدات السابقة التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، نحن نرى أنها صيغت بطريقة تمكن جميع الدول من تأييدها. ولذلك نشجع جميع الدول على إبداء التزامها بتزع السلاح النووي من خلال تأييد مشروع القرار هذا.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سنة بعد سنة، تتشرف المكسيك بأن تكون أول وفد يأخذ الكلمة بصفته الوطنية في المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. وهذا اعتراف بدورها التاريخي في الالتزام بتزع السلاح النووي، وهو إحدى الأولويات القصوى بالنسبة لبلدي. ووفد بلدي عادة ما يستخدم هذه المناقشة ليدين وجود أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي، وليطعن في مركزها بوصفها أساسا لأمن بعض البلدان، وليعيد تأكيد التزامها غير المحدود بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

واليوم، هذه البيانات هامة ووجيهة كما كانت دائما. ومع ذلك، فإن هذه الدورة للجمعية العامة دورة مختلفة. فمن

كما يعرب عن الشعور بخيبة الأمل وبالغ القلق إزاء عدم التوصل إلى نتائج جوهرية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، بما في ذلك بشأن عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في عام ١٩٩٥، والذي لا يزال ساريا إلى أن ينفذ بالكامل.

ويؤكد مشروع القرار الدور الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، ويهيب بجميع الدول الأطراف التشجيع على تحقيق انضمام العالم كله إلى المعاهدة. ويحث إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إلى المعاهدة بسرعة ودون شروط باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع منشآتهما النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بما يترتب عليها من التزامات بموجب المحادثات السادسة الأطراف، بما فيها الالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية والعودة في وقت مبكر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقيد باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف التوصل إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بطريقة سلمية، ويعيد تأكيد دعم الجمعية القوي للمحادثات السادسة الأطراف.

ويحث جميع الدول على العمل معاً من أجل تذليل ما يعترض الجهود الرامية إلى النهوض بقضية نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف من عقبات في إطار الآلية الدولية لنزع السلاح، ويحث مؤتمر نزع السلاح على الشروع دون تأخير في الأعمال الفنية التي تدفع ببرنامجه نزع السلاح النووي إلى الأمام، لا سيما عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف؛ ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها في

- يشكل تناقضا من حيث المفهوم وإهانة لكامل بنيان الأمم المتحدة، التي ستتحول إلى مجموعة من الأمم يوحدتها الخوف وانعدام الثقة“ (A/70/PV.3، صفحة ٧). وعلى نحو ما أبدته مختلف الكوارث عند نقطة الحدوث، إذا تم تفادي الحرب النووية، فإن ذلك قد تحقق على الرغم من وجود الأسلحة النووية وليس بفضلها.

أما الحجة الثانية، فهي أن المناخ الأمني الحالي ليس موافيا لترزع السلاح العام والكامل. وكما في حالة المدمنين على التبغ، لن يكون هناك أبدا وقت مناسب للتوقف عن التدخين، وسيكون هناك دائما سبب لتأجيل القرار المؤلم. وبالفعل، فإن التوترات السائدة تبعث على الجزع. إن توسيع نطاق الخطاب، مع أصداء الحرب الباردة، هو بصراحة أمر مثير للقلق. أما بالنسبة لبقية العالم، فإن الحجة هي بالتحديد العكس تماما. إن التوترات المتزايدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي تبرر الحاجة الملحة إلى تجديد العمل من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية. وكفانا مبررات.

أما الحجة الثالثة فتقول إنه لا يوجد فراغ قانوني. والذين يقولون أنه لا يوجد فراغ قانوني هم أنفسهم الذين يشجعون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والذين يدفعون الآن من أجل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكلا الصكين يسد الفراغ القانوني. وقرار محكمة العدل الدولية يبرز عدم وجود صك قانوني لحظر الأسلحة النووية. ولذلك، فإنه يقر بوجود فراغ قانوني. وفي نهاية المطاف، لا يمكن القول بأنه لا يوجد فراغ قانوني، وفي الوقت نفسه اقتراح صكوك لملء الفراغ القانوني.

والحجة الرابعة هي أن التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يحول الاهتمام عنها أو يتعارض معها. ويبدو أن الذين يقولون بهذا ينسون التزامهم بإجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة من أجل

ناحية، نحن نجتمع تحت الثقل الرمزي للذكرى السنوية السبعين لبداية العصر النووي، وإنشاء الأمم المتحدة والمجمعات النووية على هيروشيما وناغازاكي. كما نجتمع في ظل فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد قبل بضعة أشهر.

وفي الوقت ذاته، وإذا نجتمع يشجعنا النجاح الذي لا يمكن إنكاره للمبادرة الإنسانية، التي من خلال فرض نفسها في صميم جميع المناقشات بشأن وجود وإزالة الأسلحة النووية، بتأييد ما يقرب من ٨٠ في المائة من العضوية، أدى إلى تغيير معالم المناقشة، وقد ولّد زخما غير مسبوق من أجل اعتماد تدابير فعالة وملموسة تتيح قفزة نوعية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، أود أن أركز في بيان وفد بلدي في هذه الجلسة على في الرد على بعض الحجج التي سمعناها محاولة توضيح عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، وقبل كل شيء، إيجاد المبررات للذين يظهرون أنفسهم مؤيدين لعالم خال من الأسلحة النووية، ولكنهم ضد أي مبادرة توحى بتحقيق التقدم.

الحجة الأولى هي أن وجود الأسلحة النووية قد منع نشوب حرب نووية. ونظرية الردع تبدأ بافتراض أن وجود الأسلحة النووية أمر ضروري لضمان أمن الحائزين للأسلحة النووية أو أولئك الذين يعيشون تحت مظلة حماية أولئك الحائزين لها. ومع ذلك، من الواضح أن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول التي ليست تحت مظلة حمايتها لا صلة له بالموضوع على الإطلاق بالنسبة للمدافعين عن هذا المبدأ. ولذلك فأقل ما يمكن أن يصوف به فرض هذا المبدأ على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو الغطرسة.

وقبل بضعة أسابيع، ذكرنا البابا فرانسيس هنا في الأمم المتحدة بأن

”نظام الأخلاقيات والقوانين القائم على التهديد بالدمار المتبادل - وإمكانية القضاء على البشرية بأسرها

وبالرغم من تطور منظومة الأمم المتحدة، لا يزال مؤتمر نزع السلاح هيئة مقيدة العضوية تستبعد ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأغلبية العظمى من أعضاء حركة عدم الانحياز بل وحتى الدول الناشئة في أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية. وكان ذلك لم يكن كافياً، فإن مؤتمر نزع السلاح هو الجيب الوحيد داخل الأمم المتحدة الذي يبعد عن مراقبة

المجتمع المدني وهو بالتالي بمنأى عن الالتزام القانوني والأخلاقي الوارد في التقرير. وبالرغم من أن ذلك قد يكون مقبولاً في وقت من الأوقات، فإنه لا يمكن تفسيره، ولا يمكن أن يكون مقبولاً في العالم المختلف للغاية الذي نعيش فيه الآن. إن العالم تغير، وتغير على نحو جذري. لقد خلفنا الحرب الباردة وراءنا وميزان القوى في الوقت الحالي متعدد الأقطاب، وانتشرت الأسلحة النووية إلى خارج الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وأنشأت المبادرة الإنسانية زخماً جديداً، وأتاحت مرة أخرى إسماع صوت عشرات البلدان التي انتظرت لمدة ٤٥ عاماً في حالة إحباط لكي تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بدورها في إطار الترتيب المعروف بالصفقة الكبرى. وباختصار، لم تعد آلية نزع السلاح تجسد مجتمعا دوليا معاصرا يتطلب المشاركة الشاملة للجميع والديمقراطية في جميع المناقشات أو المفاوضات بشأن وجود أسلحة الدمار الشامل وإزالتها.

ولذلك، قدم وفد بلدي، بدعم عدد متزايد من مقدمي مشروع القرار والتزامهم، مشروع القرار A/C.1/70/L.13، المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف". وبموجب مشروع القرار هذا، تقرر الجمعية العامة، وهي الهيئة العالمية بلا منازع - إنشاء فريق عامل جامع، وبمحكم تعريفه، مفتوح باب العضوية لمشاركة جميع الدول الأعضاء. وأثارت هذه المبادرة جدلاً لأنها تسعى تحديداً لتجنب أخطاء الماضي وتفادي تكرار أسلوب عمل عفا عليه

التوصل إلى معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل، عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي نظام لا غنى عنه، ويجب أن تظل صالحة حتى بعد تحقيق الهدف المتمثل في الحد من جميع الأسلحة النووية. إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض في نهاية المطاف على معاهدة لخفض المواد الانشطارية أو معاهدة لنزع السلاح النووي يهما تديران متعاضدان مكملان يتسقان تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يمكننا أن نفهم الفشل في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي دون التوقف لحظة لتقييم الصكوك الموجودة والمحافل المتاحة لنا. وأنا أشير، من ناحية، إلى أن بعض التفسيرات الغربية للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى، إلى آلية نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص. إن مؤتمر نزع السلاح هو نتاج الحرب الباردة وعالم ذي قطبين. وهو يستند في اتخاذ القرارات إلى قاعدة توافق الآراء، التي تبرر على أنها حماية للأمن القومي، وتكفل الممارسة اليومية لحق النقض. وهذه الممارسة، كما رأينا في هذه الهيئة في الأسبوع الماضي، تستخدم، على سبيل المثال، حتى لمنع الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من المشاركة في حلقة نقاش، كما لو كان الأمن القومي لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يتوقف على ذلك.

إن الترتيب المؤسسي لمؤتمر نزع السلاح ليس عرضياً. وعلى غرار مجلس الأمن في وقتها. وقد صمم مؤتمر نزع السلاح لعدم تحقيق النتائج إلا عندما تكون الدولتان العظيمتان متفقتين. ومع أننا في المناقشات التي عقدت في السنوات الأخيرة ركزنا على حالة الشلل في العقدين الأخيرين، فإن الواقع هو أن مؤتمر نزع السلاح لم ينجز ولايته إلا في نهاية الحرب الباردة، خلال فترة شهر عسل قصيرة بعد سقوط حائط برلين.

وعدم الانتشار التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية، فضلا عن المجتمع الدولي ككل، يمكن ويجب السعي لها من خلال الدبلوماسية والحلول التوافقية على الصعيد الثنائي وفي المحافل المتعددة الأطراف على السواء.

ومع ذلك، نشهد الآن اتجاهها مثيرا للقلق للاستقطاب في ميدان نزع السلاح النووي. وكشف المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ الموافق المتصلة، وعدم الاستعداد الوافي للتوصل إلى حلول توافقية ولتعزيز المصالح الأمنية الوطنية مما يلحق الضرر بالشواغل الأمنية العالمية. وتلك النقطة الأخيرة تتجلى بوجه خاص بزيادة ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية وإدخال تحسينات نوعية على ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن التهديدات المتكررة الأخيرة باستخدامها. وتحالف تلك التطورات عددا من الالتزامات الرئيسية، والمصالح الأمنية المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

وفي ذلك السياق، فإن الوقوف مكتوفي الأيدي ليس حلا والتحرك إلى الخلف لن يكون مقبولا. فلا بد من اتخاذ خطوات لضمان المضي قدما بتزع السلاح النووي.

أولا، لا تزال تدابير نزع السلاح المحددة في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك خطة العمل لعام ٢٠١٠، صالحة ويجب تنفيذها تنفيذا تاما. ويجب الإسراع بوضع هذه التدابير موضع التنفيذ، وناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن ترقى إلى مستوى التزاماتها ومسؤولياتها. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف للحد من الترسانات النووية. وبالنسبة لبعض المسائل الرئيسية، سيتطلب إحراز التقدم الإسهام الفعال لجميع الدول. ويصدق هذا بوجه

الزمن ومعييب في الجمعية العامة ولأن هدف المبادرة يتمثل في هئية منبر للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي بطريقة ملموسة وفعالة. وبعبارة أخرى، تسعى المبادرة، وخلافا لغيرها، لممارسة ما تدعو إليه.

وأخيرا، لقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة، ولتحويل الإحباط إلى مبادرات يمكننا من اتخاذ خطوات هامة إلى الأمام وللاتنقال من الشكوى إلى اتخاذ تدابير فعالة لتزع السلاح النووي. ولذلك السبب، تشارك المكسيك، إلى جانب مجموعة من البلدان المتفقة في الرأي والملتزمة على نحو مماثل، باعتبارها من مقدمي مشروع قرارين بشأن التعهد الإنساني ومشروع قرار آخر بشأن البعد الأخلاقي لعالم خال من الأسلحة النووية، وعلى نحو ما فعلنا فيما يتعلق بالآفات الأخرى التي تواجه البشرية، يجب علينا استعادة وجهتنا الأخلاقية السليمة. وفي كثير من الأحيان ننسى أن الأمم المتحدة أنشئت من أجل خير البشرية وليس لخدمة مصالح وطنية.

ويفرض علينا احتفالنا بالذكرى السنوية السبعين للهجمات على مدينتي هيروشيما وناغازاكي الالتزام بضممان ألا تكون هذه مجرد دورة أخرى للجمعية العامة. ولا يمكننا أن نسمح بتدخل حالات الجمود أو الحيل الإجرائية أو مصالح قلة. إن أفضل تركة تخلف للأجيال المقبلة وأعظم تحية توجه إلى ضحايا الهجمات والتجارب النووية هي بناء نظام للأمن الدولي ينعم بالسلام والأمان ويرتكز على قوة الأخلاقيات والقانون الدولي وليس على تهديد الأسلحة النووية.

السيد لاغزير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بالاتفاق بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث + ٣ باعتباره إنجازا تاريخيا لعدم الانتشار النووي. لقد شهدنا بالفعل إحراز تقدم مماثل في ميدان نزع السلاح النووي. وينبغي أن نذكرنا تلك التجارب بأن نجاحات نزع السلاح

حظرها وإزالتها بعد، ولأننا لا نزال نفتقر إلى الأدوات التي يمكنها أن تنشئ عالماً خالياً من الأسلحة النووية. وينبغي للدول الأعضاء أن تمضي بالمحادثات قدماً لأجل سد تلك الثغرات، بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير الفعالة الضرورية لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وثمة التزام قانوني بمواصلة المفاوضات بحسن نية واختتامها، حيث تؤدي إلى نزع السلاح النووي. وينبغي أن ننهض بتلك المناقشات نهوضاً شاملاً بغية كفالة المشاركة البناءة من قبل الجميع. وقد طُرحت عدة خيارات لسد الثغرات القانونية، ومن المناسب دراسة تلك العناصر، فضلاً عن تدابير ملموسة محددة - على سبيل المثال، الحد من المخاطر - في إطار عملية منظمة. وكما سبق أن اقترح عدة متكلمين، فإن من شأن إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية أن يشكل منبراً مناسباً. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في عملية شاملة لتحديد تدابير ملموسة واتخاذها، بحيث تفضي إلى نزع السلاح النووي.

وإذ نحیی هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاستخدام الأسلحة النووية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي، ينبغي أن نكفل عدم استخدام تلك الأسلحة مرة أخرى على الإطلاق تحت أي ظرف من الظروف، وأن نواصل جميع الجهود الجارية وتسريعها من أجل تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أعلن الرئيس أوباما في براغ بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التزام الولايات المتحدة "بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية"، وبتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحقيق تلك الغاية. والترم بتقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أجرت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ استعراضاً للوضع النووي، وعملت الولايات

خاص فيما يتعلق بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونرحب بالتقرير الذي أصدره هذا العام فريق الخبراء الحكوميين (انظر A/70/81) ونأمل أن يكون التقرير حافزاً لبذل جهود جديدة لإطلاق مفاوضات جديدة في هذا المجال.

ثانياً، لقد مكنتنا المناقشات القائمة على الحقائق التي عقدت خلال السنوات القليلة الماضية بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية من تعميق فهمنا الجماعي للعواقب الحقيقية. فهني ينبغي ألا تكون في محور مداولتنا فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تكون عاملاً موحداً للمضي قدماً بتزع السلاح النووي. ولم تبين تلك المناقشات أن أي تفجير نووي سيشكل كارثة إنسانية بحجم لن تكون لدينا الاستجابة الكافية له فحسب، بل بينت أيضاً أن احتمال إجراء تفجير للأسلحة النووية لم يقدر تقديراً كاملاً. ومن هنا، ينبغي منح أولوية للتقليل من مخاطر استعمال الأسلحة النووية بسبب أي سوء تقدير أو خطأ. وتذكرنا المعلومات المثيرة للقلق التي أتت مؤخراً عن عدد من حالات قرب وقوع الحوادث المزعجة أو وقوعها بالخطر الدائم الذي تشكله الأسلحة النووية وبضرورة التصدي لهذا الأمر.

كما أن بروز التهديدات الجديدة المرتبطة بالأسلحة النووية بحاجة إلى فهمه على نحو أفضل. وتشمل هذه التهديدات الضعف المحتمل لشبكات القيادة والإنذار المبكر بالهجمات الإلكترونية أو الأعطال الفنية المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية وينبغي أن تتخذ إجراءات ملموسة وفعالة، مثل الإجراءات التي اقترحتها لجنة الصفر الشامل بشأن الحد من المخاطر النووية، لحفض حالة استنفار منظومات أسلحتها. ومن شأن تلك التدابير أن تعزز الثقة وتحد من المخاطر المرتبطة بعمليات الإطلاق والتفجيرات النووية العارضة.

ثالثاً، يجب علينا أن ندرك أنه توجد ثغرات قانونية لأن الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم يتم

أبلغنا المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو الماضي، فإن مخزون الولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ٨٥ في المائة عما كان عليه في الذروة عام ١٩٦٧، أي أثناء الحرب الباردة.

ونحن لا نزال مستعدين للتفاوض مع روسيا على إجراء تخفيضات إضافية لجميع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. وسيطلب ذلك شريكا راغبا في تحقيق هذا الأمر، وظروفا تؤدي إلى إحراز تقدم. وبينما ننظر في أولويات تحديد الأسلحة، سوف نواصل التشاور الوثيق مع حلفائنا وشركائنا في كل خطوة نخطوها على هذا الطريق. فأمهم شأن غير قابل للتفاوض.

ولقد كان استعراض الوضع النووي في عام ٢٠١٠ خطوة هامة. فهو أدى إلى زيادة تراجع دور الأسلحة النووية في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، وأوضح أن الولايات المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية وهي أطراف في معاهدة عدم الانتشار، وتمثل للالتزامات بعدم الانتشار النووي. وأكد استعراض الوضع النووي التزام الولايات المتحدة الراسخ بالحفاظ على سلامة المخزون النووي وأمنه وفعاليته ما دامت توجد أسلحة نووية. ويتضمن ذلك القيام بالاستثمارات اللازمة لتحديث ما تبقى من الهيكل الأساسي النووي القديم وغير المستدام من مخلفات حقبة الحرب الباردة. ومجمّع إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة قد تم إغلاقه الآن بصفة دائمة، وجرى تكريسه لإدارة إرث الانتاج السابق.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أن الولايات المتحدة لا تقوم بتطوير أسلحة نووية جديدة، ولا تسعى إلى تنفيذ مهمات نووية جديدة. وأنشطتنا المتعلقة بالإشراف على المخزون وإدارته لا تهدف سوى إلى الحفاظ على التصميم

المتحدة مع الاتحاد الروسي على إبرام المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) ودخولها حيز النفاذ. وأعلن الرئيس أوباما في برلين خلال حزيران/يونيه ٢٠١٣ أن الولايات المتحدة مستعدة لمزيد من التخفيضات عن طريق التفاوض مع روسيا، بغية تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة بمعدل الثلث دون مستوياتها المذكورة في معاهدة ستارت الجديدة، والعمل مع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي على إجراء تخفيضات جريئة في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

ويبين التاريخ أن النهج العملي والكامل لترع السلاح قد أثبت أنه أكثر الوسائل فعالية للحد من الأخطار النووية وإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. وسوف تواصل الولايات المتحدة متابعتها لجميع السبل المتاحة، لكن الحقيقة المرة هي أن الهدف النهائي لترع السلاح لن يتحقق بين عشية وضحاها أو من خلال عملية تفاوضية واحدة. ونحن نعلم أن البعض دعوا إلى اتباع نهج بديلة وفورية وواسعة في مجال نزع السلاح النووي. ولكن الحظر التام الآن على الأسلحة النووية لن يتخلص من الأسلحة النووية بين ليلة وضحاها. وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية سوف يتطلب تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والعمل من أجل نزع السلاح النووي.

إننا نتفهم القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية، وهو القلق الذي يحفزنا على بذل الجهود لترع السلاح النووي. ولقد أثمر نهجنا العملي والمستدام تجاه نزع السلاح النووي وحقق تخفيضات كبيرة في دور الأسلحة النووية وعددها، وفي مخزونات المواد الانشطارية والهيكل الأساسية. وتواصل الولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة بنجاح، وهي الاتفاق الأشمل لتحديد الأسلحة النووية خلال أكثر من ٢٠ عاما. فبلغت الأسلحة النووية التي نشرتها الولايات المتحدة وروسيا بالفعل أدنى مستوياتها منذ خمسينات القرن الماضي. وكما

تتناول إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية هي خطوة أساسية صوب نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وهي الخطوة المنطقية التالية المتعددة الأطراف صوب وضع سقف للترسانات النووية في جميع أنحاء العالم. ونحن نرحب بنتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين التابع لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي شاركت الولايات المتحدة فيه، وبالمناقشة الموضوعية التي تلت ذلك. ونأمل من الدراسة التفصيلية للتقرير النهائي للفريق (انظر A/70/81) أن تعزز آفاق المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتواصل الولايات المتحدة تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي ما فتئت تشكل خارطة طريق لأمد طويل وتقوم على توافق الآراء لتعزيز جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة عملنا من أجل المضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في أجزاء الوثيقة الختامية المقترحة لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ التي تشمل الركائز الأساسية للمعاهدة. وسواصل العمل مع الآخرين من أجل تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحل معضلة عدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن. وغياب الحل لمعضلة عدم الامتثال يشكل تحديا أساسيا لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ويعرّض للخطر العديد من المنافع الأمنية التي تنجم عن معاهدة عدم الانتشار.

نحن ندرك أن الكثير ما زال على جدول أعمالنا، ولكن الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية يقصر كل يوم. فلقد أحرزنا تقدما حقيقيا، ونحن نعلم ما نحتاج أن نفعله بغية المضي قدما على هذه الطريق. وتلتزم الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتنا والعمل مع المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات المقبلة. بطبيعة الحال، هناك دور لجميع الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح، وإننا نتطلع إلى العمل معها في سبيل تحقيق ذلك الهدف الأسمى.

الموجودة، وتحديث خصائصها المتعلقة بالسلامة، والأمن، والرقابة على استخدامها، وتحديث المرافق. والمجمّع الحديث يؤدي بالفعل إلى تقليص الحاجة إلى صيانة الرؤوس الحربية التي تم عزلها دون التسبب بمشاكل للرؤوس المنشورة. وبالإضافة إلى أنشطة الإشراف على المخزونات وإدارتها، فإن الاستثمار في المرافق الحديثة يفيد كذلك مجموعة من الأنشطة في مجالات نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والأمن النووي، والاستجابة في حالات الطوارئ.

كما تعمل الولايات المتحدة بنشاط على تقليص مخزوناتنا من المواد الانشطارية التي أُزيلت بشكل دائم من برامج الأسلحة النووية. وعملنا على خفض الخصوبة لأكثر من ١٤٦ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب في الولايات المتحدة - وهي مواد تكفي لأكثر من ٨٠٠ ٥ سلاح نووي. وجرى خفض الخصوبة لأكثر من ٥٠ طنا من هذه المواد تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وثمة قصة نجاح أخرى هي اتفاق عام ١٩٩٣ المستكمل مؤخرا بين الولايات المتحدة وروسيا لشراء اليورانيوم العالي التخصيب، الذي يقضي بتحويل ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب الذي كان معدا للأسلحة الروسية، وهي كمية تكفي لحوالي ٢٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية، إلى يورانيوم منخفض التخصيب واستعماله في الأغراض السلمية كوقود في مفاعلات الطاقة النووية للولايات المتحدة.

ونحن نواصل العمل أيضا من أجل حشد الدعم للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مبيّنين لمواطنينا ومشرّعيننا أن المعاهدة ستعزز أمننا الجماعي. والمؤسف أننا لم نر إحراز تقدم في جميع المجالات خلال السنوات الأخيرة. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء المأزق الذي يمنع مؤتمر نزع السلاح من التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - وهو بند ما فتى مدرجا في جدول أعمال نزع السلاح منذ زمن بعيد وتأخر تنفيذه كثيرا. والمعاهدة التي

إلى فهم مشترك واسع النطاق لكون المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية أكبر مما كان يعتقد في السابق. وهذا يبرز أيضاً المخاطر غير المقبولة المرتبطة بمستويات التأهب العالية.

والأدلة المقدمة في سياق المبادرة الإنسانية وفي مؤتمرات أوسلو وناياريت، وفيينا ساعدت على تسليط الضوء على الضرورة الملحة لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، الأمر الذي يوفر الضمان الوحيد ضد احتمال استخدامها. وريثما يتحقق ذلك الإنجاز، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في إلغاء حالة التأهب بصورة بناءة وأن تتخذ إجراءات ملموسة عاجلة لزيادة تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، وبالتالي تقليص المخاطر وتعزيز الأمن للجميع.

وقد ناقش الخبراء واللجان المختلفة طائفة واسعة من الخطوات العملية الممكنة، بما في ذلك التدابير الفنية لخفض التأهب أو تخزين الرؤوس الحربية بمعزل عن نظم إيصالها. كما قدمت مجموعتنا عدداً من التوصيات في ورقة العمل رقم ٢١ المقدمة إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار لعام ٢٠١٥. واقترح في تلك الورقة عدد من التدابير العملية لإلغاء حالة التأهب. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ تدابير فيما يتعلق بالمذاهب والمواقف وهياكل القوة النووية بغية السماح بمزيد من التخفيضات في مستوى التأهب للأسلحة النووية، وأوصت بمزيد من التدابير الرامية إلى بناء الثقة والحد من المخاطر وزيادة الشفافية. وإننا نخطط علماً بتقرير لجنة تحقيق الصفر الشامل المعنية بالحد من المخاطر النووية، الذي صدر أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، برعاية السويد وسويسرا ونيوزيلندا.

ومع أن مجموعتنا لن تقدم مشروع قرار بشأن موضوع تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية في الدورة السبعين للجمعية العامة، فإننا سنفعل ذلك في المستقبل

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم السويد وسويسرا وماليزيا ونيجيروا ونيوزيلندا وبلدي، شيلي، لمعالجة مسألة إلغاء حالة التأهب، أو تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. ومنذ عام ٢٠٠٧، تنادي بلداننا باتخاذ خطوات عملية لمعالجة ذلك العدد الكبير من الأسلحة النووية التي لا تزال في حالة تأهب عالية. ومازلنا نشعر بقلق عميق لأنه، في ظل مستوى الشفافية المنخفض بشأن تلك المسألة، يقدر الخبراء أن مئات من القذائف تحمل قرابة ٨٠٠ ١ رأس حربي جاهزة ويمكن إطلاقها في غضون دقائق.

إن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية أمر مسلم به كإجراء عملي يسهم في التقدم في مجال نزع السلاح النووي، على سبيل المثال، كأحد الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وباعتباره جزءاً من الإجراء ٥ من خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وهو أيضاً عنصر أساسي في الحد من المخاطر، نظراً لأن مستويات التأهب العالية تضاعف من المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية بدرجة كبيرة، بما في ذلك مخاطر الإطلاق العرضي أو الخاطئ أو المتسرع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إلغاء حالة التأهب يمكن أن يسهم في التقليل من دور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية.

وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنظر في المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في زيادة تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. ولم يتراجع ذلك الاهتمام. بل على العكس، فمنذ عام ٢٠١٠، أدى التركيز على العواقب الإنسانية الوخيمة للأسلحة النووية

الأسلحة ومنعها إلى الأبد غايتنا الأسمى، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إبرام معاهدة شاملة لمنع استعمال الأسلحة النووية أو امتلاكها أو تخزينها أو تطويرها، وفقاً لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ والمبادرة التي تقدمت بها مجموعة دول عدم الانحياز.

والجزائر تجدد التزامها الكامل وغير المشروط تجاه معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لترع السلاح النووي وعدم انتشاره. كما تؤكد على أهمية تحقيق عالمية تلك المعاهدة بانضمام جميع الدول الموجودة خارج إطارها بغية تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الإطار، ترحب الجزائر بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة كطرف جديد، مما يعزز عالميتها.

وتعرب الجزائر عن أسفها العميق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، على الرغم من المشاورات المكثفة، مما أدى إلى تضييع فرصة أخرى في مسار نزع السلاح النووي، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد الجماعي والعمل على تعزيز المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة في ظل التحديات الأمنية الراهنة التي يشهدها العالم.

إن بلادي، بقدر ما تولي من أهمية قصوى لترع السلاح النووي، فإنها تدرك تماماً أهمية منع الانتشار النووي كداعم أساسي للجهود الرامية للتخلص من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر على أن منع الانتشار النووي هو مسؤولية جميع الأطراف في المعاهدة.

وفيما يخص التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، فإن الجزائر تؤكد مجدداً على حق الدول الأطراف السيادي وغير القابل للتصرف في تطوير قدراتها الوطنية لاستخدام ذلك النوع من

بالتأكيد، إلى جانب متابعة عامة للتوصيات الواردة في ورقة العمل التي قدمناها في كل المحافل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك في الدورة التالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وفي أي هيئة ذات صلة قد تنشئها الجمعية العامة.

السيد أباني (الجزائر): يتشرف وفد بلادي بالإدلاء بهذا البيان بشأن موضوع نزع السلاح النووي ضمن أعمال اللجنة الأولى.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن دعم الجزائر لما تضمنه البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدي به ممثل عمان باسم مجموعة الدول العربية لاحقاً (انظر A/C.1/70/PV.2).

تؤكد الجزائر مجدداً على موقفها الثابت المتمثل في أن نزع السلاح النووي يعتبر أولوية ملحة لترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم، الأمر الذي لا يتسنى تحقيقه إلا بالقضاء التام على تلك الأسلحة الفتاكة وتخليص البشرية من خطر استعمالها أو التهديد باستعمالها. ولكن بعد أكثر من ٤٥ سنة على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، وأكثر من عقدين على نهاية الحرب الباردة، لا يزال بقاء تلك الأسلحة النووية في عالمنا يمثل أكبر تهديد للجنس البشري على الإطلاق. فبالرغم من أحكام المادة السادسة من تلك المعاهدة والالتزامات والتعهدات المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة، بما فيها الخطوات الثلاث عشرة التي اعتمدها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، الذي ترأسه بلادي، وخطط العمل التي اعتمدها في المؤتمر الثامن لعام ٢٠١٠، ما زالت تلك الأسلحة تشكل العمود الفقري للعقائد العسكرية للعديد من الدول وأداة ردع في سياساتها الأمنية.

وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر على الأهمية القصوى لإبرام صك دولي ملزم بشأن ضمانات الأمن السلبية لصالح الدول غير النووية. وعليه، سيظل القضاء التام على تلك

في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وكما ذكر بذلك رئيس الجمهورية الفرنسية في شباط/فبراير الماضي، فإن فرنسا قوة سلام لا تعترم التخلي عن هدف نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي. وهي تتشاطر الهدف الطويل الأجل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، عندما يسمح السياق الاستراتيجي بذلك.

وتواصل فرنسا تنفيذ سياساتها ضمن هذا الإطار. وسنقوم بذلك بطريقة ثابتة وشفافة، مع مراعاة السياق الاستراتيجي لنزع السلاح. وهذه النقطة الأخيرة أمر أساسي. ولن يمضي نزع السلاح النووي قدما إلا بضمان الأمن غير المنقوص للجميع، وضمان عدم نشوب سباقات تسلح جديدة. ولهذا السبب، يظل إطار نزع السلاح العام الكامل مهما. وهو يفترض أنه يمكن تحقيق تقدم في جميع مجالات نزع السلاح البيولوجي والكيميائي والتقليدي، وكذلك فيما يخص تخفيف التوترات الإقليمية والعمل لتعزيز الأمن الجماعي بجميع أبعاده.

وفي هذا السياق، ستواصل فرنسا إيلاء الأولوية لتسوية الأزمات المتعلقة بالانتشار. ومن هذا المنظر، شكل إبرام اتفاق طويل الأجل بشأن المسألة النووية الإيرانية في ١٤ تموز/يوليه في فيينا خبرا سعيديا. وفرنسا - التي شاركت مشاركة كاملة في هذه المفاوضات على مدى أكثر من ١٠ سنوات ولم تدخر خلال الأشهر القليلة الماضية جهدا في البحث عن حل سلمي - لترحب بهذا النجاح الدبلوماسي. لكن فرنسا تظل يقظة أيضا. فنحن لسنا سوى في بداية عملية طويلة لاستعادة الثقة، ولن يتيح ضمان الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني إلا التنفيذ الكامل لاتفاق فيينا طوال مدته.

وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يجعلنا التقدم المحرز بشأن المسألة النووية الإيرانية ننسى أن كوريا الشمالية تواصل برنامجها النووي في انتهاك لالتزاماتها الدولية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

الطاقة لأغراض سلمية، طبقاً لأحكام المعاهدة بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، خاصة النامية منها. وتؤيد الجزائر إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وذلك لمساهمتها في ترسيخ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار كعامل دعم للاستقرار والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وانطلاقاً من ذلك الاقتناع، كانت الجزائر من بين الدول الأفريقية الأولى التي صادقت على معاهدة بليندابا المؤسسة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وفي هذا السياق، تعرب الجزائر عن انشغالها البالغ إزاء العراقيل التي حالت دون تنفيذ قرار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بالرغم من مرور أكثر من ٢٠ عاماً منذ اعتماده من قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، وكذا عدم تسجيل أي تقدم ملموس في تلك القضية المحورية. ونؤكد في هذا الإطار على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تعد بمثابة ركن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يكتسي نفس الأهمية مع الركائز الثلاث الأخرى للمعاهدة.

إن الزخم المتزايد الذي يشهده المجتمع الدولي والوعي المتنامي بالأخطار المحدقة بالبشرية من جراء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هو دليل آخر على ضرورة التعامل مع هذا الخطر بحزم أكبر. وإننا إذ نتشاطر الانشغالات والدوافع التي بُنيت على أساسها المبادرة الإنسانية، فإننا على يقين بأن الديناميكية الفعلية التي ستضفيها بفضل بعدها الإنساني على نهجنا وجهودنا الجماعية من أجل تجاوز العقبات التي تفصلنا عن المنع الشامل للأسلحة النووية والقضاء عليها نهائياً.

وفي الأخير، أشير إلى أن النسخة الكاملة لهذه الكلمة ستنتشر على الموقع الإلكتروني للجنة الأولى.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): إن فرنسا ملتزمة التزاماً قوياً بتزع السلاح النووي بوصفه جانبا أساسيا

ثانياً، لا يمكن أن يستند نزع السلاح إلى نهج قانوني فحسب. فالعواقب الخطيرة لاستخدام الأسلحة النووية معروفة. وظلت طيلة عقود محور دراسات هامة. وعلى الرغم من ذلك، يتعين أخذ خصوصية الأسلحة النووية مقارنة بباقي أسلحة الدمار الشامل بعين الاعتبار. ولا يمكن أن تشكل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أساس سياسة الردع. إن العقيدة الفرنسية هي ذات طابع دفاعي بحت، ولا يزال هدفها الوحيد حماية المصالح الحيوية لفرنسا، ولا يمكن استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع الشرعي. ويتمشى الردع الفرنسي مع التزامات فرنسا واحترامها للقانون الدولي.

وتترجم فرنسا التزاماتها إلى أفعال لأنها ترى أن نزع السلاح لا يمكن أن يحقق تقدماً إلا من خلال اتخاذ خطوات عملية وواقعية. ومن ثم، فقد اتخذت مبادرات بشأن العديد من التدابير الطموحة والفعالة لنزع السلاح على أساس مبدأ التقييد الصارم بحد الكفاية، الذي تقيدنا به على الدوام. وتضم الترسانة النووية لفرنسا، التي خفضت بمقدار النصف، ٣٠٠ سلاح نووي فقط اليوم. وفيما يتعلق بوسائل إيصالها، تم التخلص من مكون الصواريخ أرض - أرض وخفضنا بواقع الثلث حجم قواتنا الاستراتيجية وقواتنا المحيطية والمحمولة جواً. ولاحظ زملائي في مؤتمر نزع السلاح تلك التدابير الرامية إلى تفكيك وتحويل هذه الأسلحة إلى أسلحة تقليدية في الربيع الماضي أثناء زيارتين، لكل من لكسوي وهضبة ألبيون، نظمناهما كجزء من جهود الشفافية التي أعلنها رئيس الجمهورية الفرنسية. وتم في مناسبتين تخفيض مستوى تأهب القوات النووية الفرنسية لكي تتكيف مع تغير التهديدات التي تطال مصالحنا الحيوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أستمح ممثلة فرنسا العذر وأطلب كريم تعاونها لمصلحتنا جميعاً بالتقييد بالحدود الزمنية المتفق عليها.

و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). ويساور فرنسا القلق بوجه خاص جراء تهديدات كوريا الشمالية المتكررة للقيام باستفزازات كبيرة جديدة. ويقتضي ذلك رد فعل من جانب المجتمع الدولي. وينبغي لكوريا الشمالية أن تنبذ نهج المجاهبة وأن تقدم دليلاً صادقاً على رغبتها في إعادة فتح الحوار مع المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة بغية التخلي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية.

ويظهر النقاش بشأن نزع السلاح النووي اليوم وجود تنوع كبير في النهج. ونحن نتفهم نفاد صبر البعض وإحباطهم جراء ما يعتبرونه من أن نزع السلاح النووي لا يتم بالسرعة الكافية ولا بالمدى الكافي. بيد أن نزع السلاح النووي ليس مجرد تعويذة أو دعوة. وكما تثبت الوقائع، فإن نزع السلاح لا يمكن أن يتم بمرسوم؛ إنه بناء تدريجي. ولذلك، من الضروري ترسيخ التقدم في مجال نزع السلاح من خلال اتباع نهج تدريجي، يستند إلى خطوات عملية ملموسة ومتعاقبة. وفي هذا الصدد، فلنكن حريصين لكي لا نستخلص استنتاجات خاطئة من عدم إحراز تقدم في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في الربيع الماضي.

أولاً، لكي يكون التقدم على طريق نزع السلاح النووي فعالاً، فإنه ينبغي أن يظل جزءاً من إطار متين يستند إلى المؤسسات المنبثقة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمعاهدات الرئيسية. وتأتي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صدارة هذا الهيكل المعيارى، وينبغي أن تظل حجر الزاوية في جهودنا. ويُحمل مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية فرنسا مسؤوليات خاصة. وتضطلع فرنسا بهذه المسؤوليات بشكل كامل وبوضوح. وتمسك على وجه الخصوص بتنفيذ جميع التزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدة، مع الحرص على عدم إضعاف هذا الهيكل الأساسي لأن الجميع.

وعلاوة على ذلك، ما زالت فرنسا - التي أكدت التزاماتها بشأن تنفيذ المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أنحاء عديدة من العالم - تدعم نهجاً إقليمياً لترع السلاح.

ولا يمكن أن يكون هناك تقدم في مجال نزع السلاح إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية يتشاطرها الجميع. وبهذه الروح، داومت فرنسا، منذ عام ٢٠٠٩، على إجراء مشاورات نشطة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأربع الأخرى. وتبرهن مؤتمرات الأعضاء الدائمين الخمسة المتعاقبة التي ظللنا نعقدتها كل عام، على عزمنا على العمل معاً لتنفيذ التزاماتنا، ولا سيما فيما يتعلق بخطة عمل معاهدة عدم الانتشار المتفق عليها في عام ٢٠١٠. وتنسق فرنسا، هذه السنة، مؤتمر الأعضاء الدائمين الخمسة مع شركائنا. ونحن عازمون على وضع وتنفيذ خطة إيجابية وعلى تكثيف مبادلاتنا التي تظل أساسية لتعزيز ثقة متبادلة وشفافية والمضي قدماً نحو نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أذكر الوفود بأن تقصر بيانها على خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية وسبع دقائق حينما تتكلم باسم مجموعة من المجموعات.

السيد هانيوتشي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من أولويات السياسة الخارجية للنمسا. ونحن على قناعة راسخة بوجود السعي نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في نفس الوقت. إن بعض الدول تواصل الإصرار على أهمية الأسلحة النووية من أجل أمنها، بينما تشدد على عدم قبولها امتلاك دول أخرى لهذه الأسلحة. ونحن نؤيد تماماً ما ذهب إليه الأمين العام بأنه: "لا توجد أيادي صائبة للأسلحة الخطأ"

وما فتئت النمسا تشارك عن كثب لسنوات عديدة في العديد من الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز التقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويشجعنا بصفة خاصة الزخم الدولي القوي المتولد وزيادة التركيز على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية ومخاطرها. وتظهر الوقائع والاستنتاجات

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): سأوجز حاتمة بياني.

وبالتنسيق مع المملكة المتحدة، كنا أول دولة حائزة للأسلحة النووية تصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي يسهم في الحد من التطوير النوعي للأسلحة. وفي عام ١٩٨٨، قمنا بشكل لا رجعة فيه بتفكيك موقعنا للتجارب النووية، ونحن الدولة النووية الوحيدة التي قامت بذلك حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فككنا بصورة انفرادية منشآتنا لإنتاج المواد الانشطارية وأوقفنا إنتاج البلوتونيوم المخصب بغرض صنع أسلحة نووية. وجميع هذه التدابير هي تدابير لا رجعة فيها.

ونحن لا نكتفي بالكلام عن نزع السلاح، بل نفذناه إلى الحد المطلوب. وستواصل فرنسا أخذ زمام المبادرة وتعبئة الجهود على الساحة الدولية. وسنواصل جهودنا التي نبذلها من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وندعو جميع الدول التي لم تصادق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك قريباً. وهذه هي الرسالة الواضحة للإعلان الختامي الذي اعتمد في هذا العام بموجب المادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وفرنسا لا تزال ملتزمة بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد نضج الموضوع قيد البحث اليوم بما فيه الكفاية بحيث يمكن إطلاق المفاوضات سريعاً، ونرحب في هذا الصدد، بعمل فريق الخبراء الحكوميين الذي اعتمد بتوافق الآراء في الربيع الماضي.

وفرنسا تدرك تماماً توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتطلعاتها للحصول على ضمانات أمنية هي تطلعات مشروعة. وكما أكد رئيس الجمهورية الفرنسية في ١٩ شباط/فبراير، وكرر للمرة الأولى على هذا المستوى، تظل الضمانات الأمنية المقدمة في مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٥، والتي أحاط مجلس الأمن علماً بها في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥)، سارية تماماً.

عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو التصميم، لا يمكن أن تعالج معالجة كافية؛ ويدعو جميع الدول في إطار مسؤوليتها المشتركة إلى منع استخدام الأسلحة النووية، والحيلولة دون انتشارها الرأسي والأفقي وإلى تحقيق نزع السلاح النووي؛ وأخيراً، يحث الدول على بذل جميع الجهود للقضاء التام على التهديد الذي يمثله هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. تدعو النمسا والدول الأخرى المشاركة في التقدم جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار هذا، وأن تنظر في المشاركة في تقديمه.

دعوني كذلك أعلق بإيجاز على الشواغل التي أعرب عنها بشأن بعض عناصر مشروع القرار هذا. فيذكر مشروع القرار، في ديباجته، بجميع البيانات الإنسانية التي أدلى بها في السنوات الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، تعبر الفقرة ٤ عن الاعتقاد الراسخ بأن الوعي بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يسند جميع النهج والجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وترد تلك العناصر صراحة بغية التأكيد على روح مشروع القرار هذا، وكذلك بغية الوصول إلى الدول التي لم تؤيد البيان المشترك باسم ال ١٥٩ دولة. وعلاوة على ذلك، قالت العديد من الدول أنها لا يمكنها أن توافق على الفكرة القائلة بأن من مصلحة بقاء الإنسانية في حد ذاتها أن لا تستخدم الأسلحة النووية على الإطلاق مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف. فلا شك في أن منع أي استخدام من هذا القبيل في مصلحة البشرية، وأن الإشارة لا يقصد بها بيانا قانونيا.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الآخر، الذي يتناول التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية وإزالتها (A/C.1/70/L.38) فإن النمسا، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، خرجت بمجموعة من الاستنتاجات، وأصدرت التزاما وطنيا، هو تعهد النمسا. وقد دعم ١١٩ بلدا حتى الآن، هذا الالتزام رسميا أو أيده. ولذلك، فإن مشروع القرار قائم كليا على التعهد الإنساني.

والأدلة المقدمة في سياق المبادرة الإنسانية العواقب الوخيمة والمخاطر التي ترتبط بهذه الأسلحة، موفرة مجموعة قوية من الحجج لتزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. ولذلك، فإن التركيز على الجوانب الإنسانية قد يكون أفضل أمل لتعزيز الدعم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولوضع نظام قوي لتزع السلاح وعدم الانتشار والحفاظ عليه. وينبغي أن ينظر إلى ذلك باعتباره جرس إنذار وكقضية توحد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة للابتعاد عن الاعتماد على الأسلحة النووية. ويسر النمسا، بهذه الروح، أن تقدم مشروع قرارين جديدين إلى اللجنة الأولى هذه، أولهما بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/70/L.37)

لقد قدمت في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ عدة بيانات أقليمية بشأن البعد الإنساني لتزع السلاح النووي، إما في سياق اجتماعات معاهدة عدم الانتشار أو في اجتماعات اللجنة الأولى. وقد ازداد الدعم لتلك البيانات بصورة مستمرة خلال تلك السنوات. وتعتبر النمسا والدول الأخرى المقدمة أن من المهم إثارة الشواغل والحجج الرئيسية المعرب عنها في البيان المشترك بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية من خلال مشروع القرار، بهدف حشد أوسع دعم ممكن. ويرتكز مشروع القرار كليا على البيان المشترك الأخير، على النحو الذي ألقاه الوزير الاتحادي النمساوي كورتس باسم ١٥٩ بلدا في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في نيويورك.

ويؤكد مشروع القرار، على وجه الخصوص، أن من مصلحة بقاء الإنسانية في حد ذاته ألا تستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف؛ ويشدد على أن الطريقة الوحيدة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق هي بالقضاء التام عليها؛ ويشدد مشروع القرار على أن الآثار الكارثية لتفجير الأسلحة النووية، سواء

ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، على الرغم من توفر تأييد دولي ساحق لها ونظام تحقق يعمل بالكامل وأثبت جدواه. وقد فقد حظر المواد الانشطارية الكثير من أهميته ولكن، مع استفادة بعض الدول المعنية من ٢٠ عاما تقريبا من الضعف في مؤتمر نزع السلاح لتزويد مخزونها من المواد الانشطارية، مما يقلل من قيمة نزع السلاح لأي معاهدة في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، فإن برامج تحديث الأسلحة النووية على المدى الطويل جار في الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير المنضمة لمعاهدة عدم الانتشار. إن تلك التطورات مزعجة للغاية ولا تتسق مع موضوع وهدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما يتصل بها من تعهدات والتزامات نزع السلاح، وتتعارض مع الهدف المعلن بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتبرز، لتلك الأسباب، ضرورة لتدابير وجهود إضافية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك السبب، فإننا نعتبر أن من الواضح أن هناك ثغرة قانونية فيما يتعلق بحظر وإزالة الأسلحة النووية وإننا بحاجة إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل سد تلك الثغرة.

ويتمثل أحد السبل للقيام بذلك في استكشاف تدابير قانونية فعالة بالتفصيل وبتصميم من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، ولا سيما أحكاما قانونية جديدة وقواعد من أجل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك السبب، تؤيد النمسا مشروع القرار المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" (A/70/C.1/L.13)، تأييدا كاملا، وتشارك في تقديمه. وثمة طريقة أخرى لمعالجة هذه المشكلة وهي التأكيد على المسؤولية الأخلاقية لجميع الدول في أن تتصرف بإلحاح وإصرار على اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها. ولذلك السبب، يؤيد بلدي كذلك مشروع القرار المعنون "الضرورات الأخلاقية لإيجاد

وهو يشدد، بوجه خاص، على أهمية عرض الأدلة على الأثر الإنساني للأسلحة النووية على جميع المحافل ذات الصلة، إذ ينبغي أن تكون تلك الأدلة في صميم جميع المداولات وتنفيذ الالتزامات والتعهدات فيما يتعلق بترع السلاح النووي؛ وهو يحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل والكمال للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة، ويهيب بجميع الدول أن تحدد وتسعى لتنفيذ تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر وإزالة الأسلحة النووية وأن تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق ذلك الهدف؛ ويطلب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير مؤقتة ملموسة للحد من المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية، ريثما يتم القضاء التام على ترساناتها من الأسلحة النووية؛ وأخيرا، يهيب بجميع الجهات المعنية أن تتعاون في الجهود الرامية إلى وصم وحظر الأسلحة النووية وإزالتها، في ضوء عواقبها الإنسانية غير المقبولة وما يرتبط بها من مخاطر.

وأود أن أتناول بإيجاز النقطة التي أثارها بعض الوفود بشأن الفجوة القانونية. فخلافا لما هو الحال مع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا يوجد حتى الآن أي حظر عالمي وشامل للأسلحة النووية. وتحظر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيازة الأسلحة النووية من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهي حاليا لا تحظر الأسلحة النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول خارج نظام معاهدة عدم الانتشار. غير أن وضع الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، لا هو من دون قيد أو شرط ولا هو مقصود به أن يمنح إلى أجل مستقبلي غير مسمى.

فالنهج المتدرج يسلم كذلك بفجوة قانونية تؤثر على الجهود الرامية إلى تحقيق هدف المادة السادسة. وينبغي أن يكون حظر التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سبيلين لسد الثغرة القانونية.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في مساعي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وهي تشكل أيضاً إطاراً قانونياً دولياً حاسماً لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبتشاطر ما يشعر به الكثيرون من خيبة أمل عميقة إزاء عجز المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النتائج النهائية. ونعتقد أن أشواط التقدم الصغيرة التي تم التوصل إليها خلال مناقشات المؤتمر التي دامت شهراً ينبغي، مع ذلك، أن تستخدم كأساس للعمل المتعلق بدورة المفاوضات القادمة للاستعراض.

إن كون دولة ما طرفاً في معاهدة يتطلب منها تنفيذها بشكل كامل وصادق. وفي هذا الصدد، نأسف لاستمرار حالات عدم الامتثال لدعامة عدم الانتشار من المعاهدة. ونحث البرتغال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد التام بالتزاماتها الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جميعاً أيضاً الجمهورية العربية السورية على الامتثال لقرار مجلس محافظي الوكالة لعام ٢٠١١. ولا يمكن إلا لتوضيح المسائل المتعلقة المتصلة بالبرامج النووية في كوريا الشمالية وسورية أن يؤكد للمجتمع الدولي طابعها السلمي. ومن ناحية أخرى، نشعر بالتشجيع الشديد للإنجازات الرائعة بشأن مسألة البرنامج النووي لإيران.

إن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية الشامل أمر أساسي للنهوض بأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أكدنا خلال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر. ونحث جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، والتقيد في هذه الأثناء بوقف اختياري للتفجيرات النووية التجريبية. ورغم أن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد، يستحق

عالم خالٍ من الأسلحة النووية“ (A/70/C.1/L.40)، تأييداً تاماً ويشارك في تقديمه.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):
بعد سبعين عاماً على الاستخدام المدمر للأسلحة النووية - وهو الاستخدام الوحيد لها حتى الآن - ما زلنا نعيش في عالم يخيم عليه شبح التهديد الذي يشكله هذا الاستخدام، الأمر الذي يهدد بشكل خطير آفاق حياة الأجيال الحالية والمقبلة، وكذلك آفاق بيتنا العالمية والجهود الدولية والوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. إن يقظتنا ومثابرتنا على العمل الجماعي مطلوبتان لضمان عالم أكثر أمناً خالياً من هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. والعواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير نووي تضع أسلوب الحياة البشرية في واقع الأمر أمام تحد هائل وتجعل بقاءه في نهاية المطاف في حد ذاته معرضاً للخطر. وهذا هو السبب في أن البرتغال تتشاطر بالكامل الإحباط والأسى الذي يشعر به كثيرون بسبب بطء الوتيرة - وهذا أقل ما يقال - في التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي.

وقد تابعا باهتمام كبير النهج الدولية ذات الصلة التي تهدف إلى زيادة الوعي واليقظة بالآثار الكارثية لأي استخدام، سواء عن قصد أو غير قصد، للأسلحة النووية. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لنا إبراز تلك النهج في كل مناقشة عن نزع السلاح النووي وبذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك.

وتتفق البرتغال مع الرأي القائل بأن نزع السلاح النووي يتطلب منا، لكي يكون فعالاً وشاملاً، أن نوجد مجموعة من الظروف التعاونية والجماعية، بما في ذلك آليات دولية واسعة لضمان التحقق والارجعة. ولكن، كما ذكرنا في العام الماضي، فإن ذلك ينبغي ألا يفسر على أنه مبرر للتأخير، أو الأسوأ من ذلك، لتبرير غياب أي خطوات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي. ونهج ”خطوة خطوة“ يعني اتخاذ خطوة في كل مرة، ولكنه يعني اتخاذ الخطوات اللازمة.

تعتبره عنصراً رئيسياً في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وتؤيد إسرائيل مدونة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. ونشارك بنشاط في قاعدة بيانات الوكالة بشأن الاتجار غير المشروع وفي اللجنة الإرشادية في مجال الأمن النووي.

وتؤمن إسرائيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعترف بإسهامها في عدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين. بيد أن من الواضح أيضاً أن المعاهدة، في الوقت نفسه، تحمل أوجه قصور، في جملة أمور، من جهة أنها ليست قادرة تماماً على معالجة النهوض المتعمد بالبرامج النووية العسكرية السرية من جانب الدول التي لا تراعي التزاماتها القانونية الدولية. وذلك أكثر ما يكون وضوحاً في الشرق الأوسط، الذي هو موطن لأربع من خمس حالات تاريخية من عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي إيران والعراق وسورية وليبيا. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تمثل القضية الخامسة من عدم الامتثال، ضالعة بشدة في الانتشار في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من جدارتها، إلا أن المعاهدة لم تمنع الدول الأطراف من ارتكاب انتهاكات جوهريّة لالتزاماتها وأثبتت أنها غير ملائمة لعلاج هذه الانتهاكات متى تم اكتشافها.

وإيران، التي تظل أهم خطر يهدد الشرق الأوسط وخارجه، حتى بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا العام بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً، هي مثال واضح على ذلك. لقد أثبتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أنها غير كافية عندما تعلق الأمر بمنع إيران من المضي قدماً في برنامجها النووي بأفعال من الإخفاء والنفاق. وعندما اكتشفت هذه الانتهاكات في نهاية المطاف، كانت معاهدة عدم الانتشار تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتحديد ومعالجتها على نحو سليم. حتى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠

تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن التوصيات التي يمكن أن تيسر وضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (انظر A/70/81) دعمنا الكامل، ونود أن نشيد باستنتاجاته وأن نرى بدء المفاوضات المتعددة الأطراف والفعالة.

وسأحتتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن البرتغال تؤيد بقوة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن نبقي قيد نظرنا مسألة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، استرشاداً بخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

السيدة سيهايك - سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سألقي نسخة مختصرة من بياني، وسينشر النص الكامل له على بوابة QuickFirst.

تتبع إسرائيل سياسة المسؤولية وضبط النفس في المجال النووي. بما يتفق مع الأهداف والمبادئ الأساسية المتعلقة بعدم الانتشار. وتبعاً لذلك، وحيثما أمكن، ننضم الأطر والمعايير الدولية للأمان والأمن النوويين وعدم الانتشار ونؤيدها. وفي هذا السياق، وقعت إسرائيل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ وما برحت مساهماً نشطاً في تطوير جميع عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

وتشاطر إسرائيل القلق من أن المواد المشعة والنووية يمكن استخدامها لارتكاب أعمال إرهابية، وتعتقد أن منع هذه التهديدات من التبلور يتطلب اليقظة والجهود الرامية إلى كفالة بقاء هذه المواد آمنة ومأمونة. واستجابة لهذا التهديد، وقعت إسرائيل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وصدقت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بما في ذلك التعديل المدخل عليها في عام ٢٠٠٥، الذي لم تنضم له بعد العديد من الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل دولة شريكة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، الذي

بصفة خاصة في هذه الأوقات العصيبة. وهذه العملية تدريجية بطابعها، ويجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من الظروف الأساسية والمشهد الأمني.

وللأسف، فإنه ليس لدى بلدان الشرق الأوسط حالياً منتدى إقليمي يمكنها جميعاً فيه الاتصال مباشرة مع بعضها بعضاً وإجراء حوار بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على أمن كل منها وعلى الأمن الجماعي. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه لا يمكن للقرارات المنحازة في المحافل الدولية أن تشكل بديلاً للحوار والتعاون المباشرين والشاملين بشأن الأمن الإقليمي. بل إنها تعوق إحراز تقدم على الصعيد الإقليمي بدلاً من أن تساعد في إحرازه، حيث أنها تسييس المسائل التي ينبغي معالجتها مهنيًا. وهي تحول التركيز عن تحديات الانتشار الحقيقية، وتعوق أي بوادر جهود لبناء الثقة والوثام والتعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعذر لمثلة إسرائيل، وأرجو منها أن تفضل بالتعاون لمصلحتنا جميعاً بأن تلتزم بالوقت المحدد المتفق عليه.

السيدة سيهايك - سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): بالطبع. سأهني بياني في غضون لحظات .

وقد أعربت إسرائيل، من جانبها، مرات عديدة عن التزامها بإجراء حوار جدي ومفتوح مع جيرانها بشأن جميع المسائل المتصلة بالأمن الإقليمي. وبناء على ذلك، شاركنا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على مستوى دبلوماسي عالٍ ورسمي، في خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف عقدها في سويسرا السيد ياكو لايفاف، وكيل وزارة الخارجية الفنلندية للسياسات الخارجية والأمنية. وفي حين أن إسرائيل أثبتت التزامها الصادق بعملية الحوار المباشر وبناء الثقة في المنطقة، أظهر جيراننا العرب أنفسهم، مع الأسف، التزامهم بمشاريع قرارات باعثة على الفرقة من قبيل ذلك المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، الذي قُدم في اللجنة الأولى، وآخر

لم تذكر إيران وانتهاكها للمعاهدة، رغم العديد من قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة في هذا الشأن.

ولا يمكن لعالمية معاهدة عدم الانتشار أن تكون هدفاً في حد ذاتها ولا يمكن أن تكفل الامتثال لالتزاماتها، ولا يمكنها أن تؤكد للمجتمع العالمي بأن الدول الأطراف ستكون مخلصاً وصريحة في تنفيذ التزاماتها المقبلة. وفي حين أن العضوية في المعاهدة يمكن أن تساعد على تعزيز بيئة أمنية أكثر استقراراً وتعزز الضمانات المتبادلة، تعتمد فعالية المعاهدة إلى حد كبير على الظروف الإقليمية السائدة.

وهي تتطلب أساساً متيناً من الثقة والاعتراف المتبادل والتعاون والعلاقات السلمية وهيئة بيئة تتطلع الدول جدياً في سياقها إلى التعاون وبناء رؤية مشتركة للأمن في الأمد الطويل معاً.

وإسرائيل، في نهجها وسياساتها في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة، ما فتئت تؤيد موقفاً عملياً وواقعياً يستمد جذوره من إيماها بضرورة مراعاة الشواغل الأمنية لجميع بلدان المنطقة ومعالجتها بصورة عملية من خلال الحوار الإقليمي المباشر. ويجب أن يستند هذا الانخراط بقوة إلى السياق الإقليمي إذا أريد له أن يكون مجدياً وواقعياً. ولا يمكن تجاهل العلاقات السلمية والمصالحة وحسن الجوار والحدود المفتوحة والثقة بين الأطراف الإقليمية. فهي معالم رئيسية على الطريق الذي سيفضي في نهاية المطاف إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة متبادلة. ومن باب التضليل تصور أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال طرق مختصرة والشفافية من دون مراعاة التحديات الأمنية الأساسية التي تواجه منطقتنا.

وقد أثبتت التجربة الدولية أن إنشاء منطقة من هذا القبيل لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة ذاتها عبر مفاوضات مباشرة وتحقيق توافق في الآراء. والشرق الأوسط، بكل ما فيه من تعقيدات وتحديات، ليس استثناءً بالتأكيد، وينطبق ذلك

الجزيرة الكورية أن تنشأ في المقام الأول. ومن البداية، لم يكن امتلاك الأسلحة النووية خيارنا.

وفي الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر، أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الحل لتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية يكمن في الاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكورية القائم. معاهدة سلام (انظر A/70/PV.24). وقبل يومين تحديداً، أصدرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بياناً تحت فيه الولايات المتحدة على الاستجابة للدعوات إلى توقيع معاهدة سلام. ويدفعنا إلى ذلك الحاجة إلى استبعاد خطر اندلاع حرب نتيجة للتهديدات الكامنة المحدقة بشبه الجزيرة الكورية، وإلى تهيئة مناخ ملائم للتوصل إلى سلام دائم. وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق في آب/أغسطس بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشأن نزع فتيل التوتر المتصاعد، ليس ثمة ما يضمن أن ذلك الاتفاق سيتم الالتزام به وتنفيذه، كما هو منشود. وذلك لأنه ليس لدى سلطات كوريا الجنوبية أي صلاحيات تخول لها التحكم في القوات المسلحة في بلدها، وهي ليست في وضع يسمح لها برفض أي مناورات عسكرية مشتركة يتم إجراؤها بمبادرة من الولايات المتحدة.

وحتى الآن، فإن المفاوضات لتسوية المسألة في شبه الجزيرة الكورية تُظهر أنه لا يمكن تسويتها دون إبرام معاهدة سلام. وقد ناقشت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سابقاً مسألة نزع السلاح النووي في المحادثات السادسة الأطراف، مراعية تأكيد البلدان المعنية على ضرورة مناقشة تلك المسألة قبل أي شيء آخر. ومع ذلك، اتضح أن جميع هذه المناقشات غير مجدية، وحتى عندما تم التوصل إلى اتفاق، فإنه لم يُنفذ. وهذا يرجع أساساً إلى أن الولايات المتحدة قد دأبت على اتباع سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعلى استفزازاتها العسكرية، مثل المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق. وأدى الخوف الناجم عن نشر وسائل لشن

بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" والذي تم رفضه مرة أخرى بأغلبية ساحقة قبل بضعة أسابيع فقط خلال المؤتمر العام التاسع والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأسف إسرائيل لاختيار المجموعة العربية طريق المواجهة بدلاً من التوفيق. والجهود الرامية إلى اعتماد هذه القرارات لا تخدم سوى مصالح سياسية قصيرة النظر، وتعرقل احتمالات تحسين البيئة الأمنية في الشرق الأوسط. ولا نزال نعتقد أن الحوار المباشر لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية بين الأطراف الإقليمية أمر أساسي لإجراء أي مناقشات مجدية، محورها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وإسرائيل، من جانبها، ستواصل السعي إلى إجراء هذه المناقشة الإقليمية المجدية، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى جعل الشرق الأوسط أكثر أمناً وسلاماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا التكلم، ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بالحدود الزمنية المخصصة.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي يأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على بيان أدلى به ممثل فرنسا في وقت سابق.

يبدو أن الأمر ملتبس على الوفد الفرنسي في ما يتعلق بمن هو المسؤول عن استمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ومن هو المرتكب الحقيقي للاستفزازات، ومن هو حقا الذي يسلك طريق المواجهة هناك. ويبدو أن فرنسا لا تزال تجهل الكيفية التي حازت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأسلحة النووية، وهو موضوع أوضحه وفد بلدي عدداً من المرات. فلو لم تهدد الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية، ما كان للمسألة النووية في شبه

وصحيح أنه بفضل الرادع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تم تجنب الحرب في شبه الجزيرة الكورية التي لا تزال من الناحية الفنية في حالة وقف لإطلاق النار.

والسبيل الثاني هو أن تتراجع الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تستجيب لدعوتنا إلى إبرام معاهدة سلام يمكن أن تكفل السلام الحقيقي والدائم في شبه الجزيرة الكورية.

مسألة استبدال اتفاق الهدنة العسكرية بمعاهدة سلام هي مسألة ينبغي للولايات المتحدة أن تتخذ أولاً بشأنها قراراً جريئاً، يفضي إلى اتفاق مبدئي بينها وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن كان يمكن لبناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة أن يساعد على إزالة مصادر التوتر والحرب في شبه الجزيرة، فسوف يتسنى في نهاية المطاف إنهاء سباق التسلح النووي وتوطيد السلام. غير أنه إن رفضت الولايات المتحدة إمكانية إبرام معاهدة سلام أو جعلتها مشروطة، فإن ذلك سيكون دليلاً واضحاً للعالم على أنه ليس لديها نية التراجع عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ضربات نووية في كوريا الجنوبية بشكل دوري إلى توتر أجواء جميع المفاوضات. وينبغي للولايات المتحدة التراجع عن سياساتها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تستجيب لدعوتنا إلى إبرام معاهدة سلام بغية كفالة تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أورد على تعليقات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما أعتقد أنني قلت في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/70/PV.5)، فإن الولايات المتحدة لا تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية. وقد أوضحنا ذلك بجملاء المرة تلو الأخرى. وكوريا الشمالية تعلم ما عليها أن تفعله. إنهما يجب أن تمثلا لالتزاماتها الدولية، وهي بحاجة إلى المضي قدماً في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وأوضحنا بجملاء أن أي تدريبات نجريها مع حكومة كوريا الجنوبية يتم الإعلان عنها قبلها بفترة كافية وأنها لا تشكل تهديداً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكي تعود إلى حظيرة المجتمع الدولي. وحتى ذلك الحين، ستواصل الولايات المتحدة دعوة كوريا الشمالية إلى القيام بما يلزم أن تفعله. ومرة أخرى، أود فحسب أن أؤكد مجدداً وأوضح للجميع أن الولايات المتحدة لا ولن تعترف بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد. أود فحسب أن أفصّل الكيفية التي يمكننا بها إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. هناك سبيلان. الأول هو سبيل الحرب الباردة، حيث تعزز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدرتها على الدفاع عن النفس من خلال رادعها النووي من أجل مواجهة زيادة التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة.